



الملحقة الجامعية قصر الشلالة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير – L.M.D –

تخصص: مالية و بنوك

الموضوع:

طرق وأساليب إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين

دراسة حالة شركة TRUST للتأمين – وكالة قصر الشلالة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إشراف الأستاذة:

د. بوجنان خالدية

إعداد الطالب:

شريف فتحي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	د. بوجنان خالدية
رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	د. لكحل أمين
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د. بنية صبرينة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	د. روتال أسماء

السنة الجامعية: 2021 – 2022

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

III-II	فهرس المحتويات.....
V	فهرس الأشكال.....
VII	فهرس الجداول.....
أ-ز	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : عموميات حول شركات التأمين	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول : ماهية شركات التأمين.....
03	المطلب الأول : مفهوم شركات التأمينات وأنواعها.....
05	المطلب الثاني : وظائف شركات التأمين.....
08	المبحث الثاني : سوق التأمينات الجزائرية.....
08	المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر.....
11	المطلب الثاني : هيكل قطاع التأمين في الجزائر.....
28	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين	
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول : ماهية المخاطر المالية في شركات التأمين.....
31	المطلب الأول : مفهوم المخاطر المالية وأنواعها.....
36	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين و طرق قياسها.....
40	المبحث الثاني : طرق قياس المخاطر المالية في شركات التأمين.....
40	المطلب الأول : أساليب وأدوات قياس المخاطر المالية التقليدية.....
55	المطلب الثاني : أساليب وأدوات قياس المخاطر المالية الحديثة.....
63	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث : التحليل المالي كإحدى طرق إدارة المخاطر المالية في شركة TRUST للتأمين -دراسة حالة وكالة قصرالشلالة-	
65	تمهيد.....
66	المبحث الأول : تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين TRUST.....
66	المطلب الأول : نشأة شركة TRUST للتأمين.....
69	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة TRUST للتأمين.....
72	المبحث الثاني : تحليل القدرة المالية لشركة TRUST- وكالة قصر الشلالة.....

فهرس المحتويات

72	المطلب الأول : تحليل الأداء المالي لشركة TRUST للتأمين.....
75	المطلب الثاني : تطور مؤشر أداء شركة TRUST للتأمين.....
87	خلاصة الفصل.....
ح- ي	خاتمة عامة.....
98-93	المراجع.....

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
70	الهيكل التنظيمي لشركة TRUST للتأمين.....	الشكل رقم (1-3) :
71	الهيكل التنظيمي لوکالة TRUST - وكالة قصر الشلالة-	الشكل رقم (2-3) :

فہرست الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
72	ميزانية ترست الخاصة بجانب الأصول خلال السنتين 2019-2020.....	الجدول رقم (3-1) :
74	ميزانية ترست خاصة بالخصوم خلال السنتين 2019-2020.....	الجدول رقم (3-2) :
75	تطور رقم الأعمال خلال السنتين 2019-2020.....	الجدول رقم (3-3) :
76	تطور ميزانية الأصول خلال السنتين 2019، 2020.....	الجدول رقم (3-4) :
76	تطور ميزانية الخصوم خلال السنتين 2019، 2020.....	الجدول رقم (3-5) :
77	نتائج حسابات الشركة خلال السنتين 2019-2020.....	الجدول رقم (3-6) :
79	رأس المال العامل الدائم.....	الجدول رقم (3-7) :
79	رأس المال العامل الأجنبي.....	الجدول رقم (3-8) :
80	رأس المال العامل الخاص.....	الجدول رقم (3-9) :
80	رأس المال العامل الإجمالي.....	الجدول رقم (3-10)
81	احتياج رأس المال العامل.....	الجدول رقم (3-11)
81	الخزينة المالية للشركة للسنتين 2019، 2020.....	الجدول رقم (3-12)
82	معدل دوران مجموع الأصول.....	الجدول رقم (3-13)
83	معدل دوران الأصول.....	الجدول رقم (3-14)
83	معدل دوران الأصول الغير جارية.....	الجدول رقم (3-15)
84	نسبة السيولة العامة.....	الجدول رقم (3-16)
84	نسب المردودية.....	الجدول رقم (3-17)
86	نسب الربحية.....	الجدول رقم (3-18)

مقدمة عاملة

تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد إذ تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تستهدف الربح و تحقيق الرخاء الاقتصادي، إلا أن تحقيقها يؤدي إلى مواجهة العديد من المخاطر المالية بسبب طبيعة نشاطها الذي يؤثر سلبا على مكانتها في سوق التأمين.

لذا أوجدت حاجة ملحة لدفع شركات التأمين لمواجهة هذه المخاطر، وذلك بالاعتماد على طرق وأساليب لإدارة المخاطر المالية فعالة ومتطورة تعمل على معالجتها و الحد منها لضمان الاستقرار والاستمرار بعدة نماذج، ولعل من أهم التقنيات التي تعتمد عليها شركات التأمين في إدارة مخاطرها و تقييمها نجد التحليل المالي من اجل تحليل الوضعية المالية للشركات و تقييم مخاطرها. فعند تقييم المخاطر المالية يقوم المحلل المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المساعدة في عملية التحليل المالي للعمليات المالية، من خلال ما تم توفيره من القوائم والتقارير المالية المحصل عليها لتقدير النشاط المالي للشركة. وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية :

ما هي الطرق والأساليب المعتمدة في إدارة المخاطر المالية بشركات التأمين ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بإدارة المخاطر المالية وما طرق قياسها؟
- ماهية مكونات سوق التأمينات الجزائرية؟
- هل تعتمد شركة التأمين ترست محل الدراسة على طرق مستحدثة لإدارة المخاطر المالية؟

فرضيات البحث

قصد الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه تم صياغة الفرضيات

التي تنص على أنه :

H_1 : يفترض أن تكون المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين ناشئة عن متغيرات لا تتوافر

لديها وإنما لإرتباطها بالمحيط والسوق الذي تعمل به .

H_2 : يمكن تحديد المخاطر المحتملة وتطبيق الأدوات والخطط المناسبة لتجنب المخاطر المالية

وتدنيها والسيطرة عليها بالاعتماد على أدوات وأساليب إحصائية ورياضية.

H_3 : يمكن أن تختلف طرق القياس حسب نوعية المخاطر المالية النظامية و الغير النظامية.

أهمية البحث

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من خلال أهمية الموضوع في معرفة الطرق والأساليب لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما للكشف عن معطلات تحقيق الشركة لأهدافها، في الوقت نفسه الذي يمكن للشركات بأداء دورها كاملا نحو مؤمنينها دون التأثير المالي للشركة، لما لها من خصوصية عن باقي الشركات ، كون أن خدمة التأمين غير ملموسة وكذا لا يمكن الشركة التحقق منه.

أهداف البحث

بناء على الإشكالية المطروحة، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة رصد واقع أهم الطرق المستخدمة لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين.
- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بشركات التأمين.
- التعرف على المخاطر المالية وأنواعها وكيفية قياسها.
- معرفة إمكانية تحليل الوضعية المالية في شركات التأمين باستخدام أساليب وطرق لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين
- معرفة واقع طرق والأساليب إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وذلك من خلال دراسة حالة الشركة.

مبررات و دوافع اختيار البحث

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع و المتمثل في محاولة معرفة مدى ضرورة اختيار

- الدوافع الذاتية

- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية، ومقارنته بما هو موجود على المستوى العلمي في المؤسسات الاقتصادية.

- الميول الشخصي للتعرف على موضوع التأمين لذا قمنا باختيار موضوع يقتصر على شركات التأمين.

- الدوافع الموضوعية

- تمثل شركات التأمين أهم الشركات على مستوى الاقتصاد كونها يقدم الحماية التأمينية للقطاعات الأخرى، و تقوم بتعويضها عند تعرضها للأخطار المختلفة المؤمن ضدها و بالتالي مواصلة نشاطها.

- الأهمية البالغة للموضوع لدى مدراء شركات التأمين وخاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

- محاولة الإطلاع على أهم الأساليب و الطرق المعتمدة من طرف شركة التأمين لتحليل الوضعية المالية من أجل إدارة مخاطرها المالية.

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة لكونه من الدراسات الحديثة.

منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، سنعتمد أساسا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنستخدمه في الجانب النظري للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالإطار العام لشركات التأمين و الأساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين . أما في الجانب التطبيقي فسنقوم بدراسة تحليلية، و هذا بتسليط الضوء على المشكلة وتوضيحها بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع، متخذين شركة ترست للتأمين - وكالة قصر الشلالة- نموذجا.

مصادر البيانات و الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، فإننا سنعتمد على مجموعة من المصادر والأدوات المساعدة على ذلك أهمها :

- المسح المكتبي الذي سيكون الهدف الأساسي منه الوقوف على ما تناولته المصادر و المراجع العربية و الأجنبية القديم منها و الجديد حول موضوع الدراسة.
- المصادر الأخرى للبيانات مثل المقالات و الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع .

حدود الدراسة

يهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل البحث قمنا بوضع حدود و أبعاد للدراسة تمثلت أساسا فيما يلي:

– الحدود الموضوعية

تستهدف دراستنا بشكل أساسي الاطلاع على أهم الأساليب و الطرق لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين.

– الحدود المكانية

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في شركة ترست للتأمين – وكالة قصر الشلالة –.

– الحدود الزمانية

قمنا بالدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 21 ديسمبر 2021 إلى غاية 28 جانفي 2022.

الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي الأولي الذي قمنا به صادفنا العديد من الدراسات السابقة العربية والتي ساعدتنا كثيرا في بناء إشكالية الدراسة الحالية و في تطوير أبعاد أداة الدراسة، و فيما يلي سنقوم بعرض أهم هذه الدراسات السابقة.

1- (زهرة مختاري، 2011)

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي: ما هو دور التشخيص المالي في تقييم أداء المالي لشركات التأمين؟ ، وتمثلت أهم أهداف الدراسة في إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركة التأمين، واستخلاص الطرق والأدوات من أجل إبراز نقاط القوة والضعف في الشركة.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقييم الأداء لشركات التأمين يعد مهما سواء كان صناعيا تجاريا أو خدمية.
- حتى تتمكن الشركة من النمو والاستقرار يتوجب عليها تقييم أداءها وذلك من خلال قيامها التشخيص المالي بهدف معرفة الوضعية المالية لها.
- التشخيص المالي عملية تحليلية للمحيط الخارجي والداخلي للشركة، إلا أنه غير كافي لوحده تماما لتقييم الأداء.

(زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2005-2007)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011)

2- (سليمة طبائية، 2010)

تشابه هذه الدراسة مع دراستنا بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي في حين كان الاختلاف في المؤسسة محل الدراسة، حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي:

تتمثل مشكلة البحث باعتماد نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين.

وهدفت الدراسة إلى تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعية المالية، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

وخلصت النتائج التالية :

- تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعمقة بالنشاطات المستقبلية.
- إن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها.

(سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية" دراسة حالة على الشركة الوطنية للتأمين ورقلة خلال الفترة 2007-2009، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، ورقلة، الجزائر، 2010)

3- (دحماني زهرة، 2010)

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي: هل يؤدي تطبيق الآليات الرقابية للحكومة للحد من المخاطر التي تواجهها شركات التأمين الجزائرية؟
تمثلت أهم أهداف الدراسة في التعرف على طبيعة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين و إبراز دور الآليات الرقابية كآلية للحماية من المخاطر التي يتعرض لها الفرد والمؤسسة.

وخلصت إلى النتائج:

- تسعى شركات التأمين إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة لإضفاء الشفافية والمصدقية للأطراف المرتبطين.
- كلما تحسنت الملاءة المالية لشركات التأمين كلما أدى ذلك إلى تزايد ثقة العملاء و جمهور المتعاملين داخل قطاع التأمين في كفاءة وحسن إدارة العمل داخل الشركة.

(دحماني زهرة، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة عليها" - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010)

مساهمة الدراسة

من خلال تحليل وتمحيص الدراسات السابقة يمكن التعقيب عليها من أجل الخروج بمساهمة الدراسة حيث أن العديد من الدراسات السابقة أو على الأقل كانت في مجملها عبارة عن محاولات متفرقة ومحدودة تنطلق من تصورات نظرية و تهدف أساسا إلى تبيان الطرق المعتمدة في تدنية المخاطر أو تجنبها، وفي دراستنا هاته اخترنا التحليل المالي كأحد الأساليب الحديثة المستخدمة لتحليل الوضعية المالية للشركة.

الإطار العام لأقسام الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، ولاختبار الفرضيات و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت
الضرورة تقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول
إلى عموميات حول شركات التأمين من خلال مبحثين هما :

— المبحث الأول : ماهية شركات التأمين ؛

— المبحث الثاني : سوق التأمينات الجزائرية.

أما الفصل الثاني استعرضنا فيه أساسيات حول المخاطر المالية، فقد اشتمل على المبحثين التاليين :

— المبحث الأول : ماهية المخاطر المالية في شركات التأمين؛

— المبحث الثاني : طرق قياس المخاطر المالية في شركات التأمين.

أما الفصل الثالث فتناولنا دراسة حالة وكالة شركة ترست للتأمين بدائرة قصر الشلالة من خلال :

— المبحث الأول : تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين TRUST؛

— المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة TRUST للتأمين.

وأخيرا الخاتمة وتشمل النتائج المتعلقة بالموضوع وبالدراسة الميدانية وأيضا بعض الاقتراحات.

صعوبات الدراسة

تركزت الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة فيما يلي :

— قلة المراجع في الملحق الجامعية - قصر الشلالة - خاصة فيما يتعلق بموضوع التأمينات؛

— صعوبة إيجاد مؤسسة لإجراء دراسة حالة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات،

لسريتها على حد قولهم.

الفصل الأول

عموميات حول لله ركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع.

ولقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني في لب النقاش، فعرف بذلك تطور اهتمامه جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبلا.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى إبراز مفاهيم متنوعة لشركات التأمين وعرض الوظائف المختلفة لها مع إلقاء الضوء على مختلف المراحل التي مر بها قطاع التأمين ومكونات سوق التأمين له وتبيان أهم شركات التأمين المتواجدة في الجزائر . ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا فيها إلى ما يلي :

- المبحث الأول : ماهية شركات التأمين ؛

- المبحث الثاني : سوق التأمينات الجزائرية.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تقدم جزءا هاما من النشاط الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال تقديم الخدمات التأمينية لمن يطلبها من المؤسسات والأفراد، ولذلك ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على ما هي شركات التأمين وذلك من خلال ما يلي :

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمينات وأنواعها

سنستعرض من خلال هذا المطلب بعض المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم شركات التأمين

تعددت التعاريف و من أهمها نذكر مايلي:

شركة التأمين يمكن اعتبارها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني و تحقيق ربح مناسب.

هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة تأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد.¹

ان شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط و التي تدفع في شكل منظم و التي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.²

¹ - لونيبي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع،، المجلد 09، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2019، ص359 .

² - مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:76

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

و على ضوء ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها.

ثانيا: أنواع شركات التأمين

تنقسم شركات التأمين إلى أنواع حسب الشكل القانوني، وحسب الأنشطة التأمينية التي تمارسها:¹

1- التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين هما: شركات المساهمة و شركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

1-1- شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير و الذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه .

1-2- شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، و ملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، و تدار من قبل خبراء مختصين.

2- التصنيف وفق الأنشطة التأمينية

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة.

1-2- شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط)

¹ - عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص: 24.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

2-2- شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات و عادة ما يغطي أخطار الحريق و السرقة و تأمين النقل بأنواعه، و كذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

2-3- صناديق الضمان الاجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه، ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

2-4- الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، و تكون غير متخصصة في نوع معين.

المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين

إن تنوع و تعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث أصبحت تمارس الأنشطة التالية:¹

1- إدارة العمليات

شركة التأمين باعتبارها مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين و يقوم باستثمارها، ومن مجموع هذه الأقساط و العوائد تخصم التكاليف، والمبالغ التي تدفعها الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم (المستفيدين)، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة. هذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركة التأمين، و بالتالي فهي تقوم بالاكتماب بالإضافة الى العمل على تخفيض تكاليف العمليات و الإسراع في تحصيل الإقساط.

2- إدارة النشاط التسويقي

تعتمد شركات التأمين على عدة قنوات بهدف تسويق خدماتها التأمينية منها: التسويق المباشر، الوكلاء و المنتجون، وكذلك التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى. والتسويق الناجح للخدمة التأمينية يشتمل على تقديم تشكيلة متنوعة و جذابة لوثائق التأمين و الوصول الى الزبائن المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.

¹ - كوسام أمينة، قانون التأمين (شركات التأمين)، محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى (جذع مشترك)، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف 2، 2020، ص 22.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

3- تحديد قيمة قسط التأمين (تحديد احتمالات الخطر)

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المختص في تقدير احتمالات وقوع الخطر أو الأخطار التي يغطيها التأمين ، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها، و ذلك إلى جانب ما يتم وقوعه من متغيرات يكون لها تأثير في أحداث تلك المعدلات مستقبلا ، لا تقتصر مهمة الخبير على تحديد احتمال وقع الخطر و إنما عليه أيضا ان يقوم بتقديرات بشأن التكاليف المحتملة.¹

4- إدارة الاستثمار (الأصول والخصوم)

وتتمثل فيما يلي:²

4-1- إدارة الخصوم: تعتبر المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بوجه عام، حيث أن المبالغ التي تتوقع الشركة ان تدفعها للمستفيدين (المؤمن لهم) خلال الفترة التي يغطيها قسط التأمين وعادة ما تكون سنة يتم إضافتها إلى حساب المخصصات، فعندما تقوم الشركة بدفع بعض التعويضات ينخفض رصيد كل من المخصصات، وفي حالة زيادة قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يعتبر ذلك خسارة، مما يؤدي الى انخفاض حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة، و العكس في حالة انخفاض قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يرتفع رصيد حقوق ملكية الشركة.

4-2- إدارة الأصول: يمثل جانب الأصول في ميزانية شركات التأمين محفظة الاستثمارات فهي بمثابة خليط من أوراق مالية و استثمارات مالية و استثمارات عقارية، و رهون وقروض ، بالإضافة إلى استثمارات أخرى، حيث يقوم الاستثمار على مبدئين ، يتمثل المبدأ الأول في استثمار أقساط التأمين فور استلامه، اما المبدأ الثاني فهو اعتبار رأس المال و الاحتياطات بمثابة الجزء الذي يمكن من خلاله تحقيق الحماية من اي خسائر قد تنجم عن انخفاض قيمة تلك الاستثمارات.

¹ - عبد العزيز فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

² - كوسام أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

5- المحاسبة

هو قسم مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن، ويعد المحاسب التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل و يحلل العمليات المالية بالشركة، ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط مصروفات التشغيل ودخل الاستثمار و معدلات الفائدة لحاملي الوثائق، و يقوم المحاسبون أيضا بإعداد التقارير المالية القانونية التي من الضروري إرفاقها مع أقسام التأمين ، و إذا كانت الشركة تدار عن طريق الدولة فمن الضروري ان يقوم المحاسبون بإعداد التقارير المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة.¹

6- الوظيفة القانونية

تتمثل في إعطاء الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب و التسويق، الاستثمارات و قوانين التأمين، و ممارسة الضغط من أجل الوصول الى التشريع الملائم لصناعة التأمين.²

7- خدمات التحكم في الخسارة

ان التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارة الخطر، ويقدم مؤمنو الممتلكات و المسؤولية المدنية خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، و تشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، الأمان و الصحة المهنية ، وأنشطة منع الخسائر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن يعطي المتخصصون في التحكم في الخسارة إرشادات قيمة لناء المباني الجديدة، او المصانع لجعلها أكثر أمانا و أكثر مقاومة للأضرار، و التي يمكن ان يتبعها تخفيض جوهري في السعر.

8- تشغيل البيانات

من خلال استخدام أجهزة الحاسب الآلي في كل مراحل العملية التأمينية، من اجل الحصول على كافة المعلومات و البيانات عن حجم الأقساط مثلا : معدلات الخسارة ، الاستثمارات إلخ.³

¹ - كوسام أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - نفس المرجع السابق، ص: 34.

³ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

المبحث الثاني : سوق التأمينات الجزائرية

عرفت الجزائر التأمين كنظام في فترة الإستعمار الفرنسي، و هو نفس النظام الذي تبنته بعد إستقلالها، و نظرا سيطرة الشركات الأجنبية عليه آنذاك و التحكم فيه من نظيراتها الجزائرية لتعقده وضعفه عمل المشرع الجزائري على تجديده و إصدار عدة نصوص تشريعية قصد تحرير قطاع التأمين من وفي مرحلة أخرى سنت عدة قوانين أخرى للتغيير وتم إرساء نظام جديد للتأمينات يتماشى مع التحولات الأمر رقم 07-95 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995. التي يعرفها الإقتصاد بشكل عام تمهيدا للإنتقال إلى إقتصاد السوق، ليكسر ذلك بقانون التأمينات الجديد. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه التطورات التي عرفها سوق التأمينات وذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين في الجزائر بعدة مراحل تتمثل فيما يلي :

1- ما قبل الاحتكار (1962-1966)

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال و من بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين و الخبراء في مجال التأمين ، و هذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين و تشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة.¹

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الادخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث. ونظرا لخطورة الأمر قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات و التي تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الدولة و مصالح المؤمن لهم.²

¹ - برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين و أثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والتنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة2، باتنة، الجزائر، 2014، ص: 08.

² - نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

2- إصدار قانون 197.63 في 08 جوان 1963

إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين و الذي بموجبه يتم إعادة عمليات التأمين إجباريا وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق بـ 10% من رقم أعمال الشركات و ذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963 .

في حين تضمن القانون الثاني رقم 201.63 و الذي فرض إلتزامات و ضمانات على شركات التأمين العامة بالجزائر و إخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة. و بمقتضى المرسوم الصادر في 1963/12/12 أنشئت شركات متعددة منها : الشركة الجزائرية للتأمين وبعدها تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين و التعاونيات الفلاحية بموجب المرسوم الصادر في 1964/04/28 والتعاون الجزائري لعمال التربية و الثقافة من خلال المرسوم الصادر في 1964/12/29.¹

3- مرحلة الاحتكار 1966 - 1975

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين ، حيث بدأت بصدور قانون رقم 127.66 المؤرخ في 27 ماي 1967، حيث تم تأمين شركات التأمين العامة و انتقال أموالها و حقوقها و التزاماتها إلى الدولة، و بذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية ، و في هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور أنه: " من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة "، ولهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين والشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين. وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين بموجب الأمر رقم 54.73 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية.²

4- مرحلة إعادة الهيكلة مع استمرار سيطرة الدولة على قطاع التأمينات

لقد أصبح قطاع التأمين في وقتنا الراهن أحد المكونات المالية، حيث أصبح ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، و لذلك فإن سياسة إعادة تنظيم هذا القطاع أصبحت ضرورية و هذا ما جعل الدولة تتبع

¹ - جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 08.

² - راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 09.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

إستراتيجية تخصيص شركات التأمين؛ أي أن كل شركة تختص بخطر معين، فنجد مثلا شركة تختص في المخاطر الصناعية (الإنفجارات و الحريق، النقل البحري، الجوي، تأمينات المسؤولية المدنية، الهندسة، وهناك تختص في الأخطار المتعلقة بالسيارات، المخاطر البسيطة، تأمينات الأشخاص، وما نتج عن هذه السياسة هو أنه يمنع على الشركات العمومية استخدام وسطاء التأمين الخواص في تسويق الخدمات التأمينية.¹

وبمقتضى قانون رقم 82.85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أنشئت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل و التي تختص في تأمين عمليات النقل البحري، الجوي، البري، إضافة إلى عمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات و النقل بالسكك الحديدية. أما الشركة المركزية لإعادة التأمين أنشئت بموجب مرسوم 54.73 المؤرخ في 1973/10/01 فهي تختص بعمليات إعادة التأمين بمختلف أشكالها و ينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية.

وقد أنشئت مؤسسات التأمين ذات الطابع التجاري ، ومؤسسات التأمين التبادلي الجزائري لعمال سلك التعليم و الثقافة أنشئت سنة 1964 بمقتضى قرار الاعتماد المؤرخ في 1964، والصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964.²

5- تحرير و رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين

في عام 1995 تم إجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين ، حيث تم إصدار الأمر رقم 07.95 والذي يتضمن تحرير قطاع التأمين و إلغاء الاحتكار ، وبذلك فتحه أمام القطاعين المحلي الخاص و الأجنبي.³

وقد عملت الوزارة على تنظيم ومراقبة قطاع التأمين من خلال هيأت مراقبة واعتماد وسطاء للتأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين، ومن أجل تحليل المسائل المتعلقة بالتأمين أنشأ مجلس استشاري يسمى المجلس الوطني للتأمين من مهام هذا المجلس ما يلي:

¹ - راشد راشد، مرجع سبق ذكره ، ص:07.

² - عبد الرزاق بن حروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الطبعة الثالثة، مطبعة رادكول، الجزائر، 2002، ص:33.

³ - حميدة جميلة، الوجيز في عقد التأمين:دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية والتوزيع، الجزائر، 2011، ص15.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

— تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين و تطويره.

— إعداد تقرير سنوي يلخص الوضع العام لقطاع التأمين، والذي يقدم إلى رئيس الحكومة عن طريق وزير المالية.

يعمل التشريع الجديد للتأمينات على حماية المؤمن له من استغلال شركات التأمين و هو الاتجاه الذي تتبعه التشريعات الجديدة المعاصرة، إضافة إلى ما سبق ومن بين الأمور الايجابية التي جاءت في قانون 07.95 تخفيض قائمة التأمينات الإجبارية والتي فرضت فقط على تأمينات المسؤولية المدنية و المهنية و فروع السيارات، الأخطار الصناعية والنقل.

وفي إطار التصدير تم إصدار مرسوم سنة 1996 والذي حدد الأخطار المغطاة لقرض التصدير، و نظرا لأهمية فرع إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية، و كذا جلب العملة الصعبة، و من أجل تحريره أكثر تم تخفيض معدلات التنازل الإجبارية و التي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة الوطنية للتأمين ليعود الامتياز لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين سنة 2002، وتتمثل أهمية هذه التنازلات في مراقبة خروج العملة الصعبة، إضافة إلى حماية الأملاك الإستراتيجية.¹

المطلب الثاني : هيكل قطاع التأمين في الجزائر

يشتمل هيكل قطاع التأمين في الجزائر على ما يلي :

أولا: مكونات نظام التأمين

انتظم سوق التأمينات في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2016 حسب التخصصات والمرتبة كالتالي:²

¹ - يرغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

1- تأمينات الأضرار: تتخصص في مشاركتها 14 شركة تأمين منها 04 شركات عمومية (Saa ,Caat ,Caar ,CASH) و 06 شركات خاصة (Trust ,Gam,Ciar ,Assurance) (Salama,Alliance)، وتعاونيتين (Cnma,Maatec) وشركة مختلطة واحدة (Axa assurance).

2- تأمينات الاشخاص : تتخصص في ممارستها 08 شركات تأمين موزعة بين شركتين عموميتين (Tala assurances ,assurances caarama) وتعاونية واحدة (Le Mutualiste) وثلاث شركات مختلطة (AXA Algérie,amana, الجزائرية للحياة) وشركتين خاصتين (مصير للحياة , Cardif El , Djazair).

3- تأمينات متخصصة

وتضم شركتي تأمين مؤهلتين لممارسة تأمين القرض وهما: شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).

4- إعادة التأمين

يمارس هذا النشاط من قبل شركة تأمين واحدة هي الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

ثانيا: المتدخلين في سوق التأمين الجزائري

يمكن تقسيم الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي تكون السوق الجزائري كما يلي¹:

1- الهيئات المكلفة بالتأمينات: قام المشرع الجزائري بتشكيل إطار مؤسسي لتنظيم ومراقبة يركز على ثلاث هيئات مستقلة هي: المجلس الوطني للتأمينات، مركزية الأخطار، ولجنة الإشراف على التأمينات؛ أما السلطات العمومية فأخذت دور المحدد.

1-1- الوزارة الوصية (وزارة المالية) : تتدخل الوزارة الوصية من خلال احتكارها لأهلية منح الاعتماد لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين من أجل ممارسة نشاطها في السوق الوطني، ومنح التراخيص

¹ - توفيق عفصي، أنظمة التأمين في الجزائر، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 33.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

بهدف فتح فروع تأمين أجنبية ومكاتب وممثلات لشركات تأمين و/أو إعادة تأمين في الجزائر. كما أن وزارة المالية هي من تعتمد الجمعيات المهنية، سواء بالنسبة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الوطنية والأجنبية، أو للوكلاء العامين والسماصرة.

1-2- مديرية التأمينات: مديرية التأمينات كهيئة التابعة لوزارة المالية هي هيكل إداري مدمج ضمن

المديرية العامة للخزينة كلفت بما يلي:

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية؛

- دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛

- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛

- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية؛

- متابعة وتقييم مساهمات الدولة في شركات التأمين العمومية واقتراح أي تدبير يرمي إلى تحسين تسييرها؛

- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛

- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين؛

- القيام بمركزة وتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين وإعداد حصائل دورية¹.

1-3- المجلس الوطني للتأمينات: أحدث هذا المجلس بمقتضى المادة 274 من الأمر 95-07

المتعلق بالتأمينات في 30 أكتوبر 1995 كجهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية ويضم كل من: ممثلي الدولة، أربعة ممثلين لشركات التأمين، ممثلي (2) لوسطاء التأمين، ممثل (1) الخبراء المعتمدين، ممثل (1) الاكتواريين، ممثلين (2) عن المؤمن لهم، وممثلين (2) عن مستخدمي القطاع².

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

وتتمثل مهمة المجلس الوطني للتأمينات في:

- تداول كل جوانب نشاط التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالمتعاملين المتدخلين في هذا المجال؛
- اقتراح على السلطات العمومية كل إجراء من شأنه ترشيد نشاط التأمين وترقيته؛
- اقتراح كل التدابير المتعلقة بالقواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء؛
- اقتراح الإجراءات المتعلقة بالشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات، وتنظيم الوقاية من الأخطار.¹

4-1- لجنة الإشراف على التأمينات: أنشأت هذه اللجنة بتاريخ 09 أبريل 2008 تطبيقاً لأحكام

المادة 210 من الأمر، 95-07 وهي هيئة تابعة لوزارة المالية تمارس الدولة من خلالها الرقابة على النشاط التأمين وإعادة التأمين، تتكون من قاضيين اثنين تقترحهما المحكمة العليا، وممثل (1) عن الوزير المكلف بالمالية، وخبير (1) في ميدان التأمينات.²

وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق مبدئين أساسيين:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضاً؛
- ترقية وتطهير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أما عن المهام الأساسية للجنة الإشراف على التأمينات فكلفت بما يلي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛

¹ - القانون رقم 07-137 المؤرخ في 19 ماي 2007، المعدل والمتمم للأمر 95-339 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه زعمله، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 مايو 2007.

² - المرسوم رقم 08-113 المؤرخ في 09 أبريل 2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 أبريل 2008.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء؛

- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

1-5- مركزية الأخطار: هي هيئة تابعة لوزارة المالية أنشأت بتاريخ 19 ماي 2007 تطبيقا للمادة 33 مكرر من الأمر 95-07 والتي تنص على أنه "لا يحق لأي مؤمن له إلا اكتتاب تأمين واحد ومن نفس الطبيعة لنفس الخطر،" حيث تتولى مركزية الأخطار مهمة جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبه لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، وتبلغ هذه الهيئة شركة التأمين المعنية بكل حالة لتعددية التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر¹.

1-6- الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين: تم في 22 فيفري 1994 إنشاء جمعية مهنية في شكل اتحاد تضم كل شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في السوق الجزائري، وذلك بموجب المادة 214 المعدلة من الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-06 المتعلق بالتأمينات²، وذلك للقيام بالمهام التالية:

- تمثيل والدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائها، وإعلام وتحسيس منخرطيها والجمهور.
- ترقية وتطوير القطاع عن طريق المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.
- مساهمة في إنشاء قانون لأخلاقيات المهنة يلزم شركات التي تنشط في القطاع.
- تنظيم ملتقيات التي تهدف إلى ترقية مهنية التأمين بالتنسيق وتعاون مع الأعوان الاقتصاديين مهنيين.
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين.
- يمكن أن تستشار الجمعية من طرف الوزير المكلف بالمالية بخصوص كل المسائل ذات الصلة بالمهنة.

¹ - القانون رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في الوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادر بتاريخ 13 أبريل 2007.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

1-7- صندوق ضمان السيارات: هو مؤسسة عمومية أنشأ في 05 أبريل 2004 بموجب المرسوم رقم 103-04 ينشط تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، حيث يتولى هذا الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات التي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين، والممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، وفي حالة ما إذا ظل المسؤول عن الأضرار مجهولاً، أو مسقوطاً عنه الضمان، أو كانت تغطيته غير كافية، أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئياً أو كلياً.¹

1-8- صندوق ضمان المؤمن لهم: أنشأ بتاريخ 07 أبريل 2009 تطبيقاً لأحكام المادة 213 مكرر من الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 المتعلق بالتأمينات، ويتكفل الصندوق في حدود الأموال المتوفرة، بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين لشركة في حالة عجز، إذا ما أصبحت أصول هذه الأخيرة غير كافية تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين. وتتشكل موارد الصندوق من اشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، على ألا يتعدى مبلغه 1% من الأقساط الصافية.²

1-9- المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات: أنشأ هذا المكتب بتاريخ 11 أوت 2009 تطبيقاً للمادة 231 من الأمر رقم 95-07، ويهدف إلى إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها، كما يمكن أن يستشار هذا المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريف عمليات التأمين، وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريف.³

¹ - القانون رقم 04-103 المؤرخ في 05 أبريل 2004، المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 07 أبريل 2004.

² - المرسوم رقم 09-111 المؤرخ في 07 أبريل 2009، المحدد لكيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيه وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 08 أبريل 2009.

³ - المرسوم رقم 09-275 المؤرخ في 11 أوت 2009، المحدد لتشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيه، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

ثانيا : المهنيين المكلفين ببيع خدمات التأمين

تتألف شبكة تقديم خدمات التأمين من ثلاثة أشكال من المتدخلين، وهم:

1- شركات التأمين وإعادة التأمين: بتأسيس "الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص" (الجزائرية للحياة) في عام 2015 أصبح السوق الجزائري للتأمين يضم (24) شركة تأمين، منها (13) شركة تأمين على الأضرار، و (08) شركات تأمين على الأشخاص، وثلاث شركات متخصصة على التوالي في: إعادة التأمين، تأمين القرض على الصادرات وواحدة في تأمين القرض على العقار.¹ وتنقسم الشركات السابقة على النحو التالي:

- أربعة 04 شركات عمومية في التأمين على الأضرار.
- شركتين 02 عموميتين في التأمين على الأشخاص.
- ست 06 شركات خاصة في التأمين على الأضرار.
- شركتين 02 خاصتين في التأمين على الأشخاص.
- تعاونيتين 02 في التأمين على الأضرار.
- تعاونية واحدة 01 في التأمين على الأشخاص.
- شركة واحدة 01 مختلطة في التأمين على الأضرار.
- ثلاث 03 شركات مختلطة في التأمين على الأشخاص.
- ثلاث 03 شركات عمومية متخصصة (إعادة التأمين، القرض على الصادرات والقرض العقاري).

1-1-1- الشركات العمومية المباشرة للتأمين على الأضرار: ينشط في السوق الجزائري للتأمين (04)

شركات عمومية تتعامل في مختلف فروع التأمين وهي:

1-1-1- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (Caar): تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة

التأمين من كبرى شركات قطاع التأمين في الجزائر، تأسست في 08 جوان 1963 كصندوق للتأمين وإعادة

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

التأمين لمراقبة سوق التأمينات من خلال التنازل القانوني، وذلك بإلزام الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في الجزائر بالتنازل عن 10% من حجم الأقساط لصالحها، وفي 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين لفائدة "الشركة المركزية لإعادة التأمين"، (Ccr)، وفي عام 1985 تنازلت عن محافظتها في فرع النقل لمصلحة "الشركة الجزائرية للتأمين على النقل" (Caat)، لتخصص بذلك في تسيير المخاطر الصناعية¹.

1-1-2- الشركة الجزائرية للتأمين (Saa): تأسست "الشركة الجزائرية للتأمينات" في 12 ديسمبر 1963 في صورة مختلطة برأس مال قدره مليون فرنك، مقسم بنسبة 61% للدولة الجزائرية و 39% للدولة المصرية، وفي 27 ماي 1966 أمتت الشركة في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين بموجب الأمر رقم 66-129. ومع صدور قرار التخصص عن وزارة المالية تحت رقم 828 المؤرخ في 21 ماي 1975، احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة وتأمينات الأشخاص. وفي فيفري 1989 تحولت الشركة الجزائرية للتأمين إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في إطار الاستقلالية الذاتية للمؤسسات. بحلول سنة 1990 ومع رفع التخصص عن شركات التأمين العمومية، باشرت الشركة مختلف أشكال التأمين (التأمين على السيارات، الكوارث الطبيعية، تأمين الممتلكات، النقل، البناء، الأخطار الصناعية...)، وفي سنة 2000 وسعت تغطيتها إلى المخاطر الفلاحية.

1-1-3- الشركة الجزائرية للتأمينات (Caat): تأسست "الشركة الجزائرية للتأمينات" (Caat) بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-82 برأس مال قدره 60 مليون دج، واهتمت في البداية بتغطية الأخطار المرتبطة بفرع النقل (بحري، جوي، بري) وذلك تطبيقاً لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين المكرس في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من الدولة، تحولت شركة (caat) إلى مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس نشاطها في مختلف فروع التأمين (تأمين النقل، المخاطر الصناعية، تأمين الأشخاص...) ².

1-1-4- شركة تأمين المحروقات (CASH): تجسدت إرادة شركة سوناطراك في تأسيس شركة تأمين تتكفل بتغطية الممتلكات التي تعود إليها وإلى فروعها، في 04 أكتوبر 1996 بتأسيس شركة ذات

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص : 45.

² - نفس المرجع والصفحة سابقاً.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

أسهم سميت "شركة تأمين المحروقات" (Cash) برأس مال قدره 450 مليون دج مقسم مناصفة بين شركة سوناطراك و"الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" (Caar) وهذا بهدف موازنة جميع فروع التأمين وإعادة التأمين¹.

1-2-1- الشركات الجزائرية العمومية المتخصصة: ينشط في الجزائر ثلاث شركات عمومية متخصصة وهي (CAGEX)، (CCR)، و (SGCI):

1-2-1-1- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): تأسست "الشركة المركزية لإعادة التأمين" في الأول من أكتوبر 1973 بموجب الأمر 73-54 برأس مال قدره 40 مليون دج، اكتسب فيه مناصفة كل من الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (Caar) والشركة الجزائرية للتأمين (Saa) وهذا بهدف تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين والدفاع عن الاستقلالية الاقتصادية للدولة، من خلال احتكار الدولة لعمليات إعادة التأمين التي استمرت إلى غاية سنة 1995 تاريخ رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح سوق التأمينات أمام رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والأجنبية².

1-2-2-1- الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات: CAGEX بهدف ترقية الصادرات وتطوير السوق المحلي، أنشأت "الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات" في 10 جانفي 1996 بموجب المادة 04 من الأمر رقم 96-06 وهي مؤسسة عمومية في شكل شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره 02 مليار دج، تأسست بالشراكة بين خمسة بنوك عمومية (BEA، BADR، CPA، BNA، BDL) وخمسة شركات تأمين عمومية (Caar، Ccr، Cnma، Saa، Caat)، و تتكفل الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات بـ:

- التأمين لحساب الشركة وتحت رقابة الدولة، الأخطار التجارية؛
- التأمين لحساب الدولة وتحت رقابة الشركة، الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، وأخطار الكوارث الطبيعية؛

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² - قرار مؤرخ في 06 ديسمبر 1973، يتعلق بكيفيات إحداث رأس المال التأسيسي للشركة المركزية لإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادر بتاريخ 01 مارس 1974.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

- تقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية¹.

1-2-3- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) : هي مؤسسة عمومية اقتصادية أنشأت في 05 نوفمبر 1997 بمساهمة كل من: الخزينة العمومية والبنوك العمومية (BEA، Cnep، BDL، BNA، CPA، BADR، Banque) وشركات التأمين العمومية (Caat، Saa، Ccr) (Caar، في رأس المال الاجتماعي بمبلغ (02) مليار دج. تتمثل مهمته في ضمان البنوك والمؤسسات المالية المقرضة ضد مخاطر إعسار المستفيدين من قروض عقارية من أجل شراء، بناء وتهيئة الملك العقاري ذو الاستعمال السكني.

1-3-3- التعاونيات العمومية للتأمين على الأضرار

ينشط في الجزائر تعاونيتين عموميتين للتأمين على الأضرار هما: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربة والثقافة (MAATEC).

1-3-3-1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): هو مؤسسة مهنية فلاحية ذات طابع تعاوني لا تهدف إلى تحقيق الربح، تأسست في بداية القرن 20 وكانت تخضع لأحكام قانون 1901 المتعلق بالجمعيات المهنية ذات الطابع غير التجاري إلى غاية 02 ديسمبر 1972، تاريخ تأسيس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بموجب الأمر رقم 64-72، والذي أنشأ بتوحيد ثلاثة صناديق هي: الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية، الصندوق المركزي للتعاونيات الاجتماعية الفلاحية وصندوق التعاون الفلاحي للتقاعد. بتأسيس نظام عام موحد للضمان الاجتماعي في سنة 1995 تم تحويل نشاط الضمان الاجتماعي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 95-97 في الأول من أفريل 1995، أصبح الصندوق يقوم مع كل الأشخاص

¹ - المرسوم رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، المحدد لتشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1996.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

المعنويين والطبيعيين بعمليات التأمين وإعادة التأمين للممتلكات والأشخاص، لاسيما في القطاعات الاقتصادية التي تخصه.¹

1-3-2- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC): تأسست "تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة" في 10 ديسمبر 1964 واعتمدت بموجب القرار الرئاسي المؤرخ في 29 ديسمبر 1964، كمؤسسة متخصصة تمارس عمليات التأمين ضد المخاطر الناتجة عن استخدام العربات لفائدة عمال التربية والتكوين والثقافة، وبصدور المرسوم رقم 92-452 في 06 ديسمبر 1992، رخص لهذه التعاونية أن تمارس لصالح منخرطيها تأمين الأخطار الناجمة عن استخدام العربات البرية ذات المحرك (باستثناء الموجهة للنقل المشترك والنقل العمومي)، والتأمين على الأخطار المتعددة للسكن.²

1-4-4- الشركات الخاصة للتأمين على الأضرار: في إطار الإصلاح الاقتصادي وتحرير قطاع التأمينات وانفتاحه على المتعاملين الأجانب والخواص بموجب الأمر 95-07 الصادر في سنة 1995، ينشط في السوق الجزائري شركات لتأمين الخاصة التالية:

1-4-1- تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (TRUST ALGERIA): هي أول شركة تأمين وإعادة تأمين خاصة في الجزائر تأسست في 10 جانفي 1997 واعتمدت بتاريخ 18 نوفمبر 1997 كشركة مختلطة جزائرية-بحرينية-قطرية، وبدأت نشاطها في 28 فيفري 1998 لتمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.³

¹ - فلاح حليلة، دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات والبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص: 56.

² - فلاح حليلة، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

³ - قرار مؤرخ في 18 نوفمبر 1997، يتضمن اعتماد شركة تراست للتأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر بتاريخ 17 ماي 1998.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

1-4-2- الشركة الجزائرية للتأمينات (2a) : الجزائرية للتأمينات هي شركة ذات أسهم تأسست في 06 ماي 1997 واعتمدت في السوق الوطني للتأمين في 05 أوت 1998 لتزاول مجموع عمليات التأمين وإعادة التأمين¹.

1-4-3- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) : تأسست الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين في 15 فيفري 1997 واعتمدت بقرار من وزير المالية بتاريخ 05 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين².

1-4-1- سلامة للتأمينات الجزائر (SALAM ASSURANCES ALGÉRIE): هي شركة فرع للمجموعة الدولية للتأمين وإعادة التأمين الإماراتية (سلامة الشركة الإسلامية العربية للتأمين) وتسميتها الأولى "البركة والأمان"، اعتمدت في الجزائر 26 مارس 2000 برأس مال اجتماعي قدره 02 مليار دج، لتمارس جميع عمليات التأمين على الأضرار ذات الصيغة التكافلية³.

1-4-5- التأمينات العامة المتوسطة (GAM) : تأسست شركة التأمينات العامة المتوسطة في 10 سبتمبر 2002 واعتمدت بقرار من وزير المالية في 08 جويلية 2001 لتزاول جميع أصناف التأمين على الأضرار، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2,7475 مليار دج يعود 100% إلى مجمع الاستثمار الأمريكي المخصص لإفريقيا الذي اشترى الشركة في سنة 2007⁴.

1-4-6- أليانس للتأمينات (ALLIANCES ASSURANCES) : هي شركة تأمين خاصة تأسست في سنة 2004 برأس مال أولي قدره 500 مليون دج، واعتمدت في السوق الجزائري بتاريخ 30 جويلية 2005 تحت رقم 05/122، تزاول جميع عمليات التأمين على الأضرار، كما أنها أول شركة تأمين خاصة دخلت بورصة الجزائر في سنة 2011 ليرتفع رأس مالها الاجتماعي إلى 2,205 مليار دج.

¹ - قرار مؤرخ في 05 أوت 1998، يتضمن اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 96، الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1998.

² - قرار مؤرخ في 05 أوت 1998، يتضمن اعتماد الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 96، الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1998.

³ - قرار مؤرخ في 26 مارس 2000، يتضمن اعتماد شركة التأمينات العامة المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 04 سبتمبر 2001.

⁴ - قرار مؤرخ في 08 جويلية 2002، يتضمن اعتماد شركة التأمينات العامة المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 12 أوت 2001.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

1-4-7-أكسا للتأمينات الجزائر الأضرار (AXA Assurance Algérie Dommage):

بدأت نشاطها التجاري في الجزائر في 03 أكتوبر 2011 برأس مال اجتماعي قدره 3,15 مليار دج، تأسست بموجب عقد شراكة بين المجمع الدولي الفرنسي بمساهمة نسبتها 49% والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 36% وبنك الجزائر الخارجي بنسبة 15%.¹

2- شركات التأمين على الأشخاص: تنفيذًا لإجراءات القانون 06-04 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006، الذي أسس لفصل أنشطة التأمينات الأشخاص عن التأمينات على الأضرار، والذي منح مهلة للشركات الجزائرية الناشطة مهلة أقصاها خمس سنوات للتكيف مع التنظيم الجديد، أنشأت الشركات التالية:

1-2- شركات التأمين العمومية للتأمين على الأشخاص: نجد ضمن هذا النوع شركتين هما:

1-1-2- شركة كرامة للتأمين (caarama) : هي شركة ذات أسهم أنشأت 100% من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في سنة 2010 برأس مال قدره 01 مليار دج، واعتمدت من قبل وزارة المالية بتاريخ 09 مارس 2011، حيث استفادت من تحويل محفظة الشركة الأم إضافة إلى الخبرة المكتسبة من قبل مستخدميها التي كلفت بتطوير الشركة.²

2-1-2- شركة تأمين لايف الجزائر (Tala Assurances) : هي مؤسسة فرع للشركة الجزائرية للتأمينات متخصصة في تأمينات الأشخاص، بدأت نشاطها في جويلية 2011، يعود رأس مالها الاجتماعي البالغ 01 مليار دج بنسبة 55% للشركة الأم والباقي موزع بين شريكين إثنيين هما: الصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 30% وبنك الجزائر الخارجي بنسبة 15%.³

¹ - قرار مؤرخ في 30 جويلية 2005، يتضمن اعتماد شركة ألبونس تأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2005.

² - عقون حكيم، إدارة مخاطر شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 88.

³ - نفس المرجع السابق، 89.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

2-2- الشركات المختلطة للتأمين على الأشخاص: ينشط في السوق الجزائري للتأمين على الأشخاص ثلاث 03 شركات مختلطة (رأس مال عمومي وخاص):¹

2-2-1- شركة تأمين الاحتياط والصحة (amana) أنشأت الشركة تتويجا للتقارب الاستراتيجي الذي حصل في سنة 2008 بين الشركة الوطنية للتأمين وشركة التأمين الفرنسية ، والبنكين العموميين: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية تجسد في 10 مارس 2011 بتأسيس "شركة التأمين، الاحتياط والصحة" برأس مال اجتماعي قدره 02 مليار دج، اعتمدت في 10 مارس 2011 وبدأت نشاطها في 01 جويلية 2011.

2-2-2- أكسا للتأمينات الجزائر الحياة (AXA Assurance Algérie Vie) : تأسست في 02 نوفمبر 2011 برأس مال اجتماعي قدره 01 مليار دج، بموجب عقد شراكة بين المجمع الدولي الفرنسي بمساهمة نسبتها 49% والصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 36% وبنك الجزائر الخارجي بنسبة 15%.

2-2-3- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) L'Algérienne Vie اعتمدت "الجزائرية للحياة" في 22 فيفري 2015 لتزاوّل خدمات التأمين على الأشخاص برأس مال قدره 01 مليار دج، حيث أنشأت بالشراكة بين "شركة تأمين المحروقات" بنسبة 42.5% و"مجموعة الخليج للتأمين" الكويتية بنسبة 42.5% و"البنك الوطني الجزائري" بنسبة 15%.

2-2-3- شركة التأمين "التعاضدي" Le Mutualiste : هي شركة فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في شكل تعاوني، تأسست في جوان 2011 برأس مال قدره 800 مليون دج، واعتمدت من قبل وزارة المالية في 05 جانفي 2012. وهي متخصصة في منتجات تأمين الأشخاص الموجهة أساسا إلى الفلاحين، الأجراء في الصناعة الفلاحية، الأغذية الفلاحية، المهن الحرة المرتبطة بالفلاحة، إضافة إلى موزعي المنتجات الفلاحية، حيث تعتمد هذه الشركة في توزيع منتجاتها على شبكة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، المكون من 64 صندوق جهوي منتشرة عبر التراب الوطني، ومن 337 مكتب محلي.

¹ - فلاح حليلة، مرجع سبق ذكره ، ص: 70.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

4-2- الشركات الخاصة للتأمين على الأشخاص: ينشط في السوق الجزائري للتأمين على الأشخاص شركتين خاصتين هما¹:

1-4-2- شركة كارديف تأمينات الجزائر (CARDIF EL-Djazair): هي فرع عن شركة التأمين (BNP Baribas Cardif) ، اعتمدت من قبل وزارة المالية في 11 أكتوبر 2006، وهي شركة تختص في التغطية المرتبطة بالقروض إضافة إلى الاحتياط الفردي، وهذا من خلال التموقع ضمن خدمات التأمين المصرفي اعتمادا على شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك.

2-4-2- شركة "مصير حياة" Macir Vie : هي شركة جزائرية فرع عن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين متخصصة في تأمين الأشخاص في ميدان الأسفار، الحياة والصحة، تأسست في 11 أوت 2011 تبعا لإجراء فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.

ثالثا : وسطاء التأمين

بموجب الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، يمكن لشركات التأمين أن تمارس عمليات التأمين عن طريق وسطاء معتمدين بقرار من الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات، حيث يعتبر وسيط التأمين كل شخص له وضع "وكيل عام للتأمين"، أو وضع "سمسار التأمين"، ويقوم بدور تقديم عمليات التأمين.²

1- الوكيل العام للتأمين: هو شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات تأمين، حيث يخصص كل إنتاجه للشركة التي وكلته وفق عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة. وقد بلغ عدد الوكلاء العامون الناشطون في السوق الوطنية 1090 وكيلا عام 2015 .

2- سمسار التأمين: هو شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، ويعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له ومسؤولا تجاهه،

¹ - عقون حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

² - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص : 50.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

حيث وبعد اعتماد 05 سماسرة بين شخص طبيعي ومعنوي سنة 2015، أصبح عدد السماسرة المعتمدين في السوق الجزائري 35 سمسارا.¹

3- البنوك: يسمى نمط توفير وبيع خدمات التأمين لعملاء البنك من خلال شبائيك بنكية تخصص لهذا الغرض بـ"التأمين المصري"، حيث تطبيقا لأحكام المادة 252 من الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المتعلق بالتأمينات، أصبح بإمكان شركات التأمين المعتمدة تقديم عمليات التأمين بواسطة بنوك أو مؤسسات مالية أو هيئات مشاهجة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع.²

رابعا: الخبراء، ومحافظي العواريات والاكنتوريون

تم تعريف أنشطة الخبير ومحافظ العواريات والاكنتوري في المادتين 270 و 270 مكرر من الأمر 07-95 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 المتعلق بالتأمينات، حيث أن شركات التأمين وإعادة التأمين تسعين بأشخاص مؤهلين يتم اعتمادهم من قبل جمعية شركات التأمين ممثلة في "الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين" في مختلف مجالات الخبرة وفقا.

1- خبراء التأمين: الخبير حسب المادة 269 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، هوكل شخص (طبيعي أو معنوي) مؤهل لتقديم الخدمة في مجال البحث عن الأسباب وطبيعة وامتداد الأضرار وتقييمها والتحقق من ضمان التأمين.

2- محافظو العواريات: حسب المادة 270 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، يعتبر محافظ عواريات كل شخص مؤهل لتقديم الخدمة في مجال المعينة والبحث عن أسباب وقوع الأضرار والخسائر والعواريات اللاحقة بالسفن والبضائع المؤمن عليها، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التحفظية والوقاية من الأضرار.

3- الاكنتوريون: وفق المادة 270 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم بالقانون 04-06، يعتبر إكنتوريا كل شخص يقوم بدراسات اقتصادية ومالية وإحصائية بهدف إعداد أو تغيير عقود

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص : 50.

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 51، 52.

الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين

التأمين. ويقوم بتقييم أضرار وتكاليف المؤمن والمؤمن له، ويحدد أسعار الاشتراك بالسهر على مردودية الشركة، ويتبع نتائج الاستغلال ويرقب الاحتياطات المالية للشركة¹.

خامسا : فاعلين آخرين

من المؤسسات الفاعلة الأخرى الناشطة في السوق الجزائري لتأمين نجد:²

1- المكتب الموحد الجزائري للسيارات: هو شركة ذات أسهم تأسست في 01 أفريل 2014 برأس مال اجتماعي قدره 13 مليون دج، مقسم بين (13) شركة تأمين جزائرية مساهمة، مهمته الأساسية إصدار البطاقة البرتقالية، وهذا من أجل التكفل بالأضرار الناتجة عن حوادث السيارات المتسبب فيها أو المتعرض لها جزائريون خلال تنقلاتهم في الدول العربية الموقعة على الاتفاقية الجماعية لشركات التأمين .

2- الجمعية الوطنية للوكلاء العاميين للتأمين : هي جمعية وطنية تخضع لأحكام القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات؛ تأسست في 2000، وتضم الوكلاء العاميين المعتمدين من قبل وزارة المالية والمتعاقدين مع شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري، حيث تهدف إلى تمثيل وتسيير المصالح الجماعية لأعضائها.

3- الجمعية الجزائرية للدفاع عن مستهلكي التأمين: هي منظمة وطنية تأسست في سنة 2012 بمبادرة من مجموعة من المواطنين، هدفها حماية والدفاع عن مصالح المؤمن لهم من خلال دفع وإلزام شركات التأمين على تطبيق واحترام القوانين، خاصة في حالات التأخير أو التخفيض لمبلغ التعويضات؛ كما تسعى الجمعية إلى نشر الوعي لدى المستهلكين من خلال شرح وتوضيح إجراءات شركات التأمين وتعريفهم بحقوقهم.

¹ - عفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص : 54.

² - برغوتي وليد، مرجع سبق ذكره، ص : 102.

خلاصة الفصل

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح و تحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يقوم نشاطها بتحصيل الأموال من المؤمن في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال تقليص الخسارة المحتمل تحققها.

كما أن لشركات التأمين أنواع وفقا لشكلها القانوني، وحسب تشكيلة الأنشطة التأمينية، وتقوم بوظائف رئيسية تتمثل في ادارة العمليات و النشاط التسويقي، ولكي تؤدي أنشطتها على أكمل وجه يجب أن تعمل على تكوين رؤوس أموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها مستقبلا.

وبعد أن كانت شركات التأمين مهمشة في فترة الاستعمار إلا أنها عرفت تحولات مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من حيث القوانين الخاصة بالجزائر و التي جاءت خصيصا لتحل محل النصوص التشريعية الفرنسية لتصبح خاضعة ومسيرة تحت قوانين ولوائح جزائرية حاكمة لها.

الفصل الثاني

أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

تمهيد

تعتبر المخاطر المالية من أكبر المواضيع و الانشغالات التي تهتم بها جميع المؤسسات خاصة المالية منها ومن بينها شركات التأمين، فتتعرض شركات التأمين الى مجموعة من المخاطر المالية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الاخرى في ذلك، فهناك من الاخطار المالية التي تشترك بها المؤسسات المالية، كما توجد التي تتعرض لها الشركة نتيجة طبيعة نشاطها، فتعمل شركات التأمين على جمع المخاطر التي يتعرض لها المؤمن لهم هذا ما يؤدي إلى حدوث عبء مالي مما ينتج عنها أخطار تعمل الشركة على ادارة هذه المخاطر والتقليل مكنها من خلال أساليب و أدوات تقليدية و حديثة وهي من أهم التقنيات التي عليها التأمين.

و سنتناول من خلال هذا الفصل أساسيات حول المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين، وذلك من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول : مفهوم المخاطر المالية وأنواعها؛
- المبحث الثاني : أدوات و أساليب تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين.

المبحث الأول : ماهية المخاطر المالية في شركات التأمين

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر، و لعل المعاملات المالية أكثرها تعرضا وتأثرا بها، و يهتم علم الإحصاء و علم الاقتصاد ، و علم الإدارة المالية، و التأمين بدراسة موضوع المخاطر المالية الذي له خصوصيات ينفرد بها، باعتبار أن المخاطر المالية من أهم و أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما و تتمثل في مشكلات الائتمان و التمويل، و تقتضي دراسة المخاطر المالية التطرق إلى أهم تعاريفها والطرق المتبعة و المنتهجة في قياسها.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المالية وأنواعها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم المخاطر المالية و أنواعها وذلك من خلال ما يلي :

أولا: مفهوم المخاطر المالية

يعرف قاموس Castineau المخاطر المالية على أنها " الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة " ¹.

ويعرف الخطر المالي على أنه : " مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا". كما يعرف أيضا أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية ، و أن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغيير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين " ².

و يرى أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، و أن الخطر المالي يرتبط بالتغيير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي " ³.

و على ضوء مدخل خلق القيمة يمكن تعريف الخطر المالي بالمؤسسة على أنه " الفقد الجزئي أو الكمي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين للمؤسسة" ⁴. " ويمكن تحديد المبررات التالية لهذا التعريف:

¹ - مداني بن بلغيث ، عبد الله ابراهيمي ، تسيير الخطر المؤسسة: تحدي جديد، مجلة الباحث ، المجلد 09، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر ، 2004، ص 07

² - فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية للنشر والتوزيع، رام الله ، فلسطين ، 2008 ، ص12

³ - منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر ، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر، 2007 ، ص 613.

⁴ - الياس بن سامي ، التسيير المالي (الادارة المالية) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 2006، ص 459.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

- أنه يرتبط بشكل مباشر بهدف المؤسسة و هو تعظيم ثروة المساهمين؛
- يرتبط مباشرة بالقرارات المالية بالمؤسسة و التي تمثل المصادر الرئيسية ؛
- أنه يساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسة و بين أدوات القياس لها و بين الهدف من إدارتها.

وبالتالي يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها : " المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى المنشأة عنها ميزة تنافسية معلومة و يجب على المنشأة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها أو تجنبها ، أو السيطرة عليها ، لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمنشأة أية عوائد اقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط للمنشأة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المنشأة" ¹.

ثانيا : أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين

تعددت أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين، فهناك من الأخطار المالية التي تشترك بها مع المؤسسات المالية، كما توجد مخاطر تتعرض لها الشركة نتيجة طبيعة نشاطها.

1- المخاطر المالية باعتبار شركات التأمين مؤسسة مالية

تعرض شركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية إلى المخاطر المالية التالية:

1-1- مخاطر رأس المال : وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية لأصل البنك إلى مستوى أقل من قيمة التزامات البنك، كذلك ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر جودة الأصول، فكلما زاد مقدار رأس المال المطلوب تمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك.²

1-2- مخاطر السيولة : هناك معني شائع لمخاطر السيولة وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطلق تكون السيولة

¹ -محمد علي محمد علي ، ادارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة، مصر، 2005 ، ص 11 .

² - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية لتحليل العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص95.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة، ومنه يمكن القول أن مخاطر السيولة هي مواجهة الصعوبات في تدابير الأموال، حيث أن مخاطر السيولة ترتبط بالقارة على تدابير الأموال بتكلفة معقولة.¹

1-3- مخاطر الائتمان: تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون ناتجاً عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، وأن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك بسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.²

1-4- مخاطر أسعار الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها المخاطر التي تحدث نتيجة لتغير أسعار الفوائد وعام تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما، وهكذا ترتبط مخاطر أسعار الفائدة للبنك بتغير عائد موجودات البنك ومطلوباته وقيمتها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة.³

1-5- مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظة بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بالموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن المطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات منها، فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 200.

² - سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 106.

³ - حاكم محسن الربيعي، محمد عبا الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، الطبعة الثانية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 178.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

1-6- ومنه نجد أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجز المستمد في ميزان المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة، مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات ضخمة على الاقتصاد¹.

2- المخاطر المالية المؤثرة على شركات التأمين بسبب طبيعة نشاطها

توجد العديد من المخاطر المالية التي تؤثر على شركات التأمين نتيجة لطبيعة نشاطها التأميني، وتمثل أهمها في ما يلي:²

1-2-1- مخاطر إعادة التأمين: تعرف عملية إعادة التأمين بأنها قيام الشركة بتأمين نفسها لدى شركة أخرى (معيد التأمين) ضد خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين التي تصدرها، وتعلق مخاطر إعادة التأمين بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لد ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة.

2-2-2- مخاطر عدم قدرة شركة التأمين على استرداد أموالها: تتمثل في عدم قدرة المؤمن على استرداد مستحقته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم)، أو عن طريق معيدي التأمين، كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها وهذا لعجز مصدرها.

ويعتبر عدم قدرة معيد التأمين على تسديد التزاماته من أهم المخاطر في التأمينات العامة لأن ذلك من شأنه أن يسبب صعوبات مالية هدامة بالنسبة للمؤمن المباشر، لذلك عادة ما يطلب المؤمن عند إجرائه عملية إعادة التأمين من معيد التأمين تنقيط (تصنيف) خاص به للتعرف على وضعيته المالية.

¹ - فائزة عراق، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 59.

² - فيروز جبار، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته في تغطية المخاطر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2019، ص ص 96، 97.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

2-3- مخاطر الاستثمار: تقوم شركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية باستثمار الأموال المجمعة لديها لتغطية الأضرار أو التبعات المالية للأضرار المستقبلية، إلا أن هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمتها نتيجة لعوامل خارجية كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمارات. وللتقليل من هذا الخطر على الشركة أن تنوع محفظتها المالية وأن تقيم أصولها بشكل صحيح، وأهم المخاطر الاستثمارية التي تواجه شركات التأمين نجد:

2-4- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية: تتمثل في قيم الفرق بين ما يتوقعه المستثمر من عوائد استثمارية متمثلة في الأرباح الموزعة، وبين قيم الأوراق المالية.

2-5- مخاطر الاستثمار العقاري: تشمل درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بالعقار.

2-6- مخاطر سعر الفائدة: وهي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة وبالتالي فشركات التأمين تتأثر بتغير الفائدة وهذا عندما يكون الاستثمار أقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له.

2-7- مخاطر الإكتتاب: هي المخاطر المرتبطة بعملية تقييم المخاطر التي تعرض على شركات التأمين وقبولها، فعندما تواجه الشركة مخاطر الإكتتاب يجب عليها أن تتخذ ما يلي:¹

- التأكد من وضع السياسات والعبارات بشكل واضح لا يترك مجالاً للتفسيرات.
- التأكد من قيام المؤمن له بتغطية طلب التأمين بشكل كامل.
- التأكد من أن أقساط التأمين تشمل تكلفة الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة للتسويق أو أي رسوم أخرى.
- وضع الضوابط التوجيهية للاكتتاب الخاصة بتحديد مسؤوليات الإدارات ذات العلاقات بالأنشطة الاكتتاب.
- إعادة تأمين جزء من المخاطر وفقاً للوائح التنفيذية الخاصة بالإعادة قبل بيع أي منتج من أجل تقليص المخاطر الإجمالية ومراقبتها وتعزيز تحمل المخاطر.

¹ - المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 240.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

- إجراء مراجعة دورية وكافية لمدى ملائمة وثائق التأمين والضوابط التوجيهية للاكتتاب وعملية الاكتتاب لضمان سير عمل كل إدارة بفعالية.

2-8- المخاطر الإكتوارية: وهي المخاطر التي تنشأ عن ارتفاع تكاليف إصدار وثائق التأمين والالتزامات الأخرى، أي أنه خطر أن يكون المبلغ المحدد لتعويض أكبر من المبلغ التي تتلقاه شركة التأمين، حيث أن الشركة لم تتلقي إلا مقابلا منخفضا عن المخاطر التي وافقت على تغطيته. حيث استثمرت شركات التأمين أموالها فهي تتوقع أن تحصل على أرباح عالية، أما إذا كان التعويض بهذه الأموال فهي لن تتوقع أرباح في المستقبل.

كذلك يوجد جانب آخر للمخاطر الإكتوارية وذلك من خلال فترة زمنية معينة، فإن خسائر الإكتتاب ستكون تجاوزت تلك المتوقعة ويحدث هذا لسببين:

- يمكن أن تعتمد توقعاتها على معرفة غير كافية لتوزيع الخسائر.
- الخسائر قد تفوق توقعاتهم في سياق الأعمال الاعتيادية، وبالتالي، ستتحرف الخسائر كما هو محدد، وهي تعتمد بطبيعة الحال على خصائص توزيع الخسارة، والتي تعتمد هي الأخرى على طبيعة المخاطر المؤمن منها.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين و طرق قياسها

تواجه شركات التأمين العديد من العوامل التي تؤثر في مخاطرها المالية، بالإضافة إلى وجود أدوات ومقاييس إحصائية ومالية لقياس هذه المخاطر.

¹ - فطيمة بجاوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012، ص52.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

أولاً: العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين أهمها:¹

1- التغييرات التنظيمية والإشرافية: قامت العديد من الدول بفرض قيود تنظيمية على عمل الشركات للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، وتشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ السلمية، والتسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد من أجل الحد من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي في إدارة المخاطر.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية: عدم استقرار أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، ودخول شركات الكبرى خاصة متعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية، زاد من حدة المنافسة الأمر الذي أدى إلى ابتكار العديد من أدوات التغطية المستقبلية، هذا ما نتج عنه وجود مخاطر من نوع جديد لم تكن سابقاً.

3- المنافسة: من مزايا المنافسة إجبار الشركة من طرف المنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأقل تكلفة، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين، هذا ما يؤدي إلى زيادة المخاطر.

4- التطورات التكنولوجية: إن التطور التكنولوجي يعتبر من العوامل الإيجابية التي أدت إلى التعرف على المخاطر، وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكنها من إدخال منتجات جديدة مثل: الدفع الإلكتروني، إلا إن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل تصفية الدفعات.

ثانياً: طرق قياس المخاطر المالية

هناك مجموعة من الأساليب لقياس المخاطر، تختلف بين طرق قياس المخاطر النظامية و غير النظامية وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:²

¹ - شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ماستر تخصص النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014، ص ص 61-62.

² - خومية فتحة، إدارة المخاطر المالية، ملخص دروس موجهة للسنة الثالثة إدارة مالية، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي اولحاج - البويرة، 2000، ص ص 13-14.

1- طرق قياس المخاطر غير النظامية

هناك العديد من الأساليب الإحصائية التي تستعمل لقياس المخاطر غير النظامية، و التي تتمثل في:¹

1-1- المدى : يعتبر من المقاييس الكمية البسيطة لقياس التشتت أو المخاطر ، و يمثل الفرق بين أكبر قيمة و أصغر قيمة للتدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار .

1-2- التباين: يقيس التباين تشتت عوائد الاستثمار عن وسطها الحسابي و عليه فإن ارتفاع قيمة التباين لمعدل عائد متوقع يعني زيادة في تشتت العوائد المتوقعة و بالتالي زيادة في عدم التأكد أو المخاطرة ، و نميز بين حالتين لإيجاد قيمة التباين:

- إذا كانت العوائد متوقعة : يحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\delta^2 = \sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R_i)]^2$$

حيث يمثل :

δ^2 : التباين.

P_i : احتمال حدوث العائد .

$[R_i - E(R_i)]^2$: مربع تشتت عوائد الاستثمار عن وسطها الحسابي .

- إذا كانت هناك بيانات تاريخية للعوائد : يحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\delta^2 = \frac{\sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R_i)]^2}{n - 1}$$

حيث يمثل :

R_i : العائد الفعلي أو المستحق لكل سنة.

$E(R_i)$: الوسط الحسابي للعوائد المتحقق خلال الفترة .

n : عدد المشاهدات.

¹ - خومية فتبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 15

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

1-3- الانحراف المعياري : هو الجذر التربيعي للتباين و عليه فان زيادة مستوى التشتت تدل على زيادة المخاطر أما إذا كان الانحراف المعياري يساوي الصفر فذلك يعني عدم وجود مخاطر على الاستثمار كما يعتبر أحد أفضل مقاييس المخاطر الكلية .

- إذا كانت العوائد متوقعة : يحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\delta = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R_i)]^2}$$

- إذا كانت هناك بيانات تاريخية للعوائد : يحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R_i)]^2}{n - 1}}$$

1-4- معامل الاختلاف: هو المقياس المناسب لاتخاذ قرار بخصوص اختيار الاستثمار الأفضل إذ انه يوفر

أساس أكثر معنى للمقارنة بين كلا الاستثمارين و يحسب بالعلاقة التالية:

$$C = \frac{\delta}{E(R_i)}$$

كلما كان معامل الاختلاف أقل كان الاستثمار أقل مخاطرة .

2- طرق قياس المخاطر النظامية

وتتمثل فيما يلي :¹

2-1- معامل بيتا β : يقيس المعامل حساسية عائد السهم للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق ويمكن

تفسير معامل بيتا للسهم كما يلي :

الجدول رقم (02-01) : قيم بيتا وتفسيراتها.

دالاتها	قيمة β
السهم أكثر مخاطرة من محفظة السوق، ومن ثم يجب إن يحقق معدل عائد أعلى مما تحقق محفظة السوق.	$\beta < 1$

¹ - خومية فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 16

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

السهم يحوي مخاطر مساوية لما تحويه محفظة السوق ومن ثم يجب إن يحقق معدل عائد مساويا لما تحققه هذه المحفظة.	$\beta=1$
السهم اقل مخاطرة من محفظة السوق، ومن ثم فان العائد المطلوب على هذا السهم سوف يكون أقل من معدل العائد على محفظة السوق.	$\beta>1$

المصدر : خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المبحث الثاني : طرق قياس المخاطر المالية في شركات التأمين

تعتمد شركات التأمين على العديد من الطرق بغية قياس المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها خلال مزاولتها لمختلف الأنشطة التأمينية، حيث أن هذه الطرق مهمة وتساهم في اتخاذ القرارات المالية على الوجه العام وتسيير المخاطر المالية على الوجه الخاص، وهذا ما يمكنها من الوصول إلى هدفها، ولهذا من خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على أهم الأساليب التقليدية و الحديثة المستعملة في قياس المخاطر المالية وذلك من خلال ما يلي :

المطلب الأول: أساليب وأدوات قياس المخاطر المالية التقليدية

تعتبر أدوات وأساليب المخاطر المالية التقليدية من أهم الأدوات المستعملة في شركات التأمين من أجل تقييم مخاطرها المالية، وحتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها المرجوة يجب أن تختار الأدوات المالية المناسبة لذلك والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أولا : المخاطر المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بمواردها المالية الدائمة وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى، يجب أن يتساوي حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل وتعرف هذه القاعدة بالتوازن المالي.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

1- رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازنها المالي.¹

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين :²

- من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأصول الدائمة-الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي³:

أ- رأس المال العامل الدائم أو الصافي : يحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة.

- أصول متداولة - د.ق.أ.الأموال الخاصة + د.ط.أ.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات :

- أصول متداولة= الديون قصيرة الأجل : و هو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

- أصول متداولة < الديون قصيرة الأجل بمعنى رأس المال العامل الدائم < 0 : وهذا يعني وجود فائض فيالسيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ

¹ - منير شاكور محمد واخرون، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: 115.

² - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 33.

³ - مبطوش العلجة، التسيير المالي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس في مالية التأمينات و البنوك، قسم العلوم التجارية، المركز الجامعي أحمد الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص ص 22-23.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- أصول متداولة > الديون قصيرة الأجل بمعنى رأس المال العامل الدائم > 0: مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

ب- رأس المال العامل الإجمالي : يحسب كما يلي¹:

- مجموع الأصول المتداولة.

- مجموع الأصول - الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ج- رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي:

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة.

- الأموال الخاصة - القيم الثابتة.

- أصول متداولة - مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

د- رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

¹ - مبطوش العليجة، مرجع سبق ذكره، ص 25

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.
- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير

2- احتياجات رأس المال العامل

هو الفرق بين الاحتياجات والموارد الدورية في شركات التأمين اثناء دورة نشاطها. كما ينتج الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي، يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.¹

ويحسب إحتياج رأس المال العامل وفق العلاقتين كما يلي :

- إحتياج رأس المال العامل = إحتياجات الدورة - موارد الدورة.
- إحتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة). (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

3- الخزينة

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف الشركة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع الشركة استخدامها فوراً، والخزينة هدي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي للمؤسسة.²

وتحسب الخزينة وفق العلاقات التالية:

- الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية
- الخزينة: رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

¹ - العيد صوفان، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في مالية التأمينات و البنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، - الجزائر، 2018 ص 39.

² - مليكة زغيب، مليود بوشنقرة، التسيير المالي: حسب البرنامج الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 38.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

يوجد ثلاث حالات للخزينة المالية وهي:¹

- **الخزينة موجبة** : إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن الشركة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكل الربحية، وعليه، يجب على الشركة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شحرا الموارد الأولية أو تمديد أجل الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

- **الخزينة السالبة** : إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن موارد الشركة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي الشركة في حالة عجز لذا يجب عليها أن تحصل على حقوقها أو تطلب قروض من البنك أو تنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية أو بعض من مواردها.

- **الخزينة الصفرية** : إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن الشركة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للشركة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

ثانيا : المخاطر المالية باستخدام النسب المالية

إن تحليل النسب المالية واحد من أهم أساليب المخاطر المالية الأكثر شيوعا في شركات التأمين حيث تختلف عن المؤسسات الاقتصادية، وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أدائها.

1-النسب المالية المستخدمة في التأمينات على الحياة

تتمثل النسب المالية المستخدمة في التأمينات على الحياة فيما يلي :

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

1-1- نسب الاختبارات المالية: تتمثل في النسب التالية:¹

- **معدل التغير في النتيجة**: يقصد به الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على النتيجة بالعام الحالي بالمقارنة بالنتيجة في السنة السابقة، حيث يعد هذا المعدل من أكثر المعدلات المستخدمة في مجال التحليل المالي.

نتيجة السنة الحالية - نتيجة السنة السابقة

معدل التغير في النتيجة = نتيجة السنة السابقة

حيث يعطي هذا المعدل صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط زيادة أو نقصان، وتدل الإشارة على اتجاه التغير الذي حدث في النتيجة.

- **نسبة صافي فائض مزاولة النشاط إجمالي الدخل**: وقد استخدم مصطلح فائض بدلا من ربح لأن الزيادة في الإيرادات عن المصروفات في شركات التأمين وإعادة التأمين لا تغير الربح في المفهوم المحاسبي المتعارف عليه.

النتيجة الاجمالية

= المنتجات - التكاليف

الإيرادات

النواتج

نسبة فائض مزاولة النشاط اجمالي الدخل

ويجب أن تكون هذه النسبة موجبة، حيث الحصول على معدل سالب أو قيمة صفيرية يستدعي ضرورة إجراء تشخيص ودراسة لعمليات الشركة.

- **نسب العمولات و المصروفات إلى إجمالي الأقساط**: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة

القسط في تغطية كافة تكاليف شركة التأمين.

العمولات و المصروفات

إجمالي الأقساط

= نسبة تكاليف من إجمالي الأقساط

¹ - زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المحاسبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011، ص: 102-103.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

والحد المقبول لهذه النسبة هو %60 ولا يجب أن تفوق هذا المعدل حتى يكون هناك هامش ربح للقسط، وبالتالي إجمالي الأقساط يغطي على الأكثر العمولات والمصروفات.

- نسبة صافي الدخل في الاستثمارات: وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة السياسة الاستثمارات للشركة التأمين.

صافي الدخل من الاستثمارات

نسبة صافي الدخل من الاستثمارات = (قيمة الأصول أول العام + قيمة الأصول آخر العام) - صافي الدخل من الاستثمارات

ويجب أن تكون النسبة محصورة بين %4 و %9.9 حيث تعتبر مؤشرا على كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين.

- نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والنتيجة: توضح هذه النسبة قيمة الجزء من حقوق الملكية في صورة العقارات، وباعتبار هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية ولا تتمتع بدرجة سيولة بدون التعرض إلى الخسارة.

الأصول الثابتة (في شكل عقارات)

نسبة الأصول إلى رأس المال والنتيجة = رأس المال + النتيجة

وعليه لا يجب أن تتجاوز قيمة العقارات قيمة حقوق الملكية المكونة في هذه الحالة من رأسمال والنتيجة أي الحد الأقصى لهذه النسبة هو %100 لأنه إذا تجاوزت %100 يعني أن الشركة قد تكون في حرج عند الحاجة.

- نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة: إن عملية إعادة التأمين في مجال التأمين على الحياة منخفضة جدا بالمقارنة بمجال التأمينات العامة، وهذا لطبيعة وثائق التأمين على الحياة ووجود الاحتياطي الحسابي وما يترتب عليه من تخفيض المبالغ المعرضة للخطر وخاصة الأنواع الادخارية من الوثائق وعليه ففي الحالات العادية تكون هذه النسبة صغيرة وزيادة هذه النسبة قد تعكس تعرض الشركة إلى صعوبات من خلال لجوءها إلى عمليات إعادة التأمين.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

عمولات إعادة التأمين الصادر

$$\text{نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال} = \text{رأس مال} + \text{النتيجة}$$

حيث الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 20% لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود صعوبات تواجهها الشركة مما أوجبها اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين.

1-2- نسب اختيارات الاستقرار للنشاط التأميني والاستثماري: وتتكون من النسب التالية:¹

- نسب التغيرات في الأقساط المحصلة: ويقصد بالتغيرات في الأقساط المحصلة الزيادة أو النقصان في قيمة الأقساط المحصلة في العام الحالي عن تلك التي تم تحصيلها في العام السابق.

أقساط العام الحالي - أقساط العام السابق

$$\text{نسبة التغير في الأقساط المحصلة} = \frac{\text{اقساط العام الحالي} - \text{اقساط العام السابق}}{\text{اقساط العام السابق}}$$

وحتى يكون هذا التغير عادي يجب أن تكون النسبة محصورة بين (10%-) كحد أدنى و (50%) كحد أقصى، حيث ترمز هذه النسبة إلى اتجاه تغير قيمة الأقساط والمحددة بين (10%-) و (50%) في الأحوال العادية .

- التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط: يتم استخراج هذه النسبة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: القيام بحساب النسبة المئوية لأقساط كل فرع بالمقارنة بإجمالي الأقساط للعام الحالي عن طريق قسمة جملة أقساط الفرع على جملة أقساط كل الفروع.

المرحلة الثانية: يتم تحديد القيمة المطلقة للتغير الذي حدث في النسبة المئوية لأقساط كل فرع بغض النظر عن إشارة التغير وذلك بطرح نسبة العام السابق من نسبة العام الحالي.

¹ - زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

المرحلة الثالثة: يتم فيها جمع التغير لكل فرع وقسمتها على عدد الفروع، ولا يجب أن تتجاوز هذه النسبة 3% مما يدل على استقرار أعمال الشركة.

- متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن نسبتين: حيث تعبر هذه النسبة عن متوسط التغير لسنتين للنسب المئوية الخاصة بالنقدية وكل نوع من أنواع الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال إتباع المرحلة التالية:

المرحلة الأولى: نقوم بحساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار العام الحالي حيث يتم ذلك بقسمة النقدية ونوع الاستثمار على إجمالي الاستثمارات لنفس العام، ويتم حساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار للعامين الماضيين وقبل العام الماضي وهذا بقسمة النقدية ونوع الاستثمار للعامين الماضيين على إجمالي الاستثمارات لنفس العامين.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة نقوم بحساب قيمة ما لحق بهذه النسب من تغير خلال العامين دون احتساب الإشارة وهذا بطرح نسبة العامين الماضيين من نسبة العام الحالي.

المرحلة الثالثة: نقوم بحساب متوسط القيم المطلقة للتغير في نسبة بنود الاستثمارات لعامين، وهذا بقسمة مجموع القيم المطلقة للتغير في النسب على عاد نوعيات الاستثمار التي حسب تغير هذا خلال عامين، وعليه: يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 5% حيث توضح النسبة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستثمارات إذ تعطي صورة عن هيكل توزيع محفظة الاستثمارات الخاصة بالشركة.

ثالثا : النسب المالية المستخدمة في فروع تأمينات الممتلكات

من أهم هذه النسب نجد ما يلي: ¹

1-1- النسب المالية الخاصة بشركات التأمين : وتشمل النسب المالية التالية :

1-1- نسبة الملاءة: تعني الملاءة قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في

¹ - سليمة طبايية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية والنقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة 2 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2019، ص ص 80-81.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة ولا يتحقق خلالها. وتتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة.¹

الجدول رقم (02-02) : هامش الملاءة لشركات التأمين.

التعليق	النسبة
هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية	$\frac{\text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{الديون التقنية}}$
يجب أن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين	$\frac{\text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين}}$

المصدر : سليمة طبائية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

1-2- نسب النشاط : تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها و توليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة، و الجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين.

الجدول رقم (02-03) : محتوى نسب النشاط في شركات التأمين.

التعليق	النسبة	اسم النسبة
تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر و بحد أقصى 30%.	$\frac{\text{صافي الأقساط المكتسبة}}{\text{حقوق المساهمين}}$	الأقساط إلى حقوق المساهمين
تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%.	$\frac{\text{الأقساط الصافية}}{\text{إجمالي الأقساط}}$	الاحتفاظ بأقساط التأمين

¹ - سليمة طبائية، مرجع سبق ذكره، ص 82

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

تكلفة الحصول على رقم الأعمال	<u>مصاريف التسيير</u> رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.
معدل الأجر المقدمة	مصاريف المستخدمين عدد المستخدمين	تبين معدل أجر المستخدمين المقدم
إنتاجية المستخدمين	(رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العامون)/عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
تكلفة الحوادث	<u>تكلفة الحوادث</u> الأقساط الصافية للدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة. إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير و تحقيق نتيجة استغلال موجبة.
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	<u>حقوق المؤمن لهم</u> رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.
التوظيفات المالية	<u>نواتج مالية</u> توظيفات مالية	معرفة النواتج المالية و الأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

المصدر : سليمة طبائية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

1-3- نسب الربحية: تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهدداً، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التأمين:¹

¹ - عمر مازن، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019، ص: 30.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

الجدول رقم (02-04) : نسب الربحية في شركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الاستثمار	(سنتين عن الإستثمار من الدخل الصافي السابق العام والحالي للعام المستثمرة) / متوسط قيمة الأصول $\times 100$	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين، و حدها الأدنى المقبول هو 2%
التغير في الفائض		تعبّر عن المركز المالي للشركة و التغيرات التي تطرأ عليه، تتراوح بين 5% إلى 10%

المصدر: عمر مازن، مرجع سبق ذكره، ص 31.

1-4- نسب السيولة: تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي. لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التأمين.¹

الجدول رقم (02-05) : نسب السيولة في شركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	<u>الخصوم</u> الأصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو 15%.
المخصصات التقنية للأموال السائلة	<u>المخصصات التقنية</u> الأصول السائلة	تهدف إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو اقل من 100%.
الاحتياطات التقنية	<u>التغير في الإحتياطي للسنة الواحدة</u> فائض العام السابق	تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25%.

¹ - كانش عبد الصمد، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010-2013، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات والبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 76.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل	رصيد الوكلاء و الأقساط تحت	تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين ذلك التي لا تعترضها مشاكل، والحد الأقصى لها هو 40%.
------------------------------------	----------------------------	--

المصدر: كانش عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1-5- نسب المردودية : تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة اتجاه متعامليلها، أما ارتفاعها فلا يعبر دوما وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب المردودية في نشاط التأمين.¹

الجدول رقم (02-06) : مضمون نسب المردودية في نشاط التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
المصاريف الذاتية	<u>الرواتب وملحقاتها</u> رقم الأعمال	تأتي الرواتب و ملحقاتها من العلاوات و العوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم فيها شركات التأمين.
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	<u>إجمالي الإيرادات</u> إجمالي الأصول	تحقق الأصول إيرادات و عوائد لا يستهان فيها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم.
إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول	<u>إجمالي المصاريف</u> إجمالي الأصول	تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها، أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.

¹ - شبيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 44.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول	نتيجة الدورة إجمالي الأصول	تعتبر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.
مردودية الأموال الخاصة	نتيجة الدورة الأموال الخاصة	تعتبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

المصدر: شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2- النسب المالية لشركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية

و تتمثل في :

2-1- نسب النشاط : و تتمثل في:¹

- **معدل دوران مجموع الأصول:** لا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن تقوم بمقارنة هذه النسب مع نسب الصناعة، ومع نسب الشركة للسنوات السابقة، فإذا وجد معدل دوران الأصول في الشركة أعلى من معدل السائد في الصناعة فإن ذلك يدل على واحد أو أكثر من المؤشرات التالية:

- نقص الاستثمار في الأصول.
- الاستغلال المكثف في الأصول (ساعات عمل أكثر/ أو دوريات عما أكثر).
- اعتماد الشركة في عملها على الأصول مستأجر من الغير.
- شراء الشركة لسلع مصنعة لإنتاج الكثير من الأصول.

- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** هذا المعدل يشبه إلى حد كبير معدل دوران مجموع الأصول من حيث عوامل ارتفاعه وانخفاضه عما هو سائد في الشركات المماثلة (معيار الصناعة)، ولكنه يركز على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة.

¹ - عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

- معدل دوران الأصول الجارية : وهذا المعدل يعتبر مكمل للمعدلات الأخرى السابقة ولكنه يركز على مستوى استغلال واستخدام الأصول الصناعة ومعدل الشركة للسنوات السابقة (المعيار التاريخي).

2-2- نسب السيولة : وتتمثل فيما يلي:¹

- نسبة سيولة الأصول : هي مقارنة للأصول الجارية مع إجمالي الأصول لمعرفة مدى سيولة أصول الشركة، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الاستخدامات المستقرة، وهذه حالة جيدة بالنسبة للشركة، والعكس عند انخفاض هذه النسبة فإنها تدل على ارتفاع الاستثمارات طويلة الأجل، مما يتوجب على المؤسسة البحث عن تحسين في نشاطها التشغيلي من أجل تحسين في مردودية الاستثمارات.

- نسبة السيولة العامة : تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها الخصوم الجارية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن (1) كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة.

2-3- نسب المردودية: وتتمثل فيما يلي:²

- نسب المردودية التجارية: هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة ونستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة ورقم الأعمال.

- نسب المردودية الاقتصادية: تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمر في الشركة.

- نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج ومن ثم تطور وتحسين نشاطها.

¹ - نسيمه بروال، ورقة بحثية بعنوان التشخيص المالي المبني على المقارنة الوظيفية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، 2012، ص ص 14-15.

² - Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison chihab, Office Nationale de Publication, Bab El Oued, Alger, 1996, p :46 .

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

2-4- نسب الربحية: وتتمثل فيما يلي:¹

- نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما تغطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الغير جارية والأصول الجارية من نتيجة إجمالية.

- نسب ربحية الأموال الخاصة: وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

- نسب ربحية النشاط: تمثل هذه النسبة ربحية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة لأن الزيادة النشاط في المؤسسة يتزايد في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، وقد تمتص هذه الأعباء كافة رقم الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

المطلب الثاني : أساليب وأدوات قياس المخاطر المالية الحديثة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف الطرق المتبعة في قياس المخاطر المالية، حيث تعتبر أدوات وأساليب المخاطر المالية الحديثة من أهم التقنيات التي تساهم في تقييم المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات، وذلك من خلال قوائم التدفقات النقدية، الأساليب الرياضية والإحصائية بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

أولاً: قائمة التدفقات النقدية

يعتبر جدول تدفقات الأموال من القوائم المالية التي تعمل على متابعة حركة التغيرات التي تحصل في أموال شركات التأمين في نهاية كل فترة، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية

هو جدول يشرح كيفية تغيير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة¹، وتعرف كذلك بأنها القائمة التي توضح المركز النقدي للمؤسسة، وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات النقدية.²

2- أهمية قائمة تدفقات التدفقات النقدية

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في النقاط التالية:³

- معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.
- عندما نستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.
- معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة كذلك في اختيار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

¹ - زغيب مليكة، مبلود بوشقرة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 69.

³ - عبد الناصر شحادة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستي في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص 16.

3- مكونات قائمة تدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية، وهي الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين خلال الفترة المالية لها:

3-1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها شركات التأمين،¹ وتتمثل الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن تحديد صافي الدخل.² ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة إلى قسمين:³

- المتحصلات من بيع الخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق القبض)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

3-2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات المتداولة⁴، حيث يتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.⁵

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006، ص: 276.

² - منير شاكرا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

³ - رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 347.

⁴ - منير شاكرا وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص: 145.

⁵ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ، ص: 276.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

وتنقسم إلى:¹

- المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية أو بيع الأصول الثابتة أو أي أصول أخرى.
- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية أو شكرا أصول ثابتة أخرى بغرض الاقتناء لتسهيل نشاط شركات التأمين وليس لغرض إعادة البيع.

3-3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

وهي أنشطة تكون ناتجة عن حركة حجم وبنية الأموال الخاصة أو قروض، وتمثل فيما يلي:

- التحصيلات المتأتية من القروض، وتمثل في التغير في حساب القروض والديون المماثلة، أما فيما يخص تسديد القروض أو الديون المماثلة فتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية.²
- المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات أو أي مصدر تمويل آخر، بالإضافة إلى المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.³

ثانيا : الأساليب الرياضية والإحصائية

تعتبر الأساليب الرياضية والإحصائية من بين الأساليب الحديثة في التحليل المالي المستخدمة في قياس المخاطر المالية بشركات التأمين، ومن بينها الأساليب الرياضية والإحصائية والتي سنستعرضها من خلال ما يلي :

1- الأساليب الإحصائية

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، أو توضيح علاقة مؤشر باختيار سنة الأساس، حيث

¹- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، ص:347.

²- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 174-175.

³- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

يستخدم هذا الأسلوب ادارة المخاطر المالية للمقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وتعتبر هذه المقارنات لحساب العلاقة بين المؤشرات لعدد من السنوات لضمان الدقة في التحليل، ويستحسن أن لا تتجاوز الخمس سنوات.¹

وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة العنصر في السنة المقارنة} \div \text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس} \times 100$$

يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معادلات النشاط وغيرها من المجالات، كما يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب إلا إذا توفرت بيانات لمجموعة من السنوات، حيث :

- يعد جدول يتكون من حقلين الأول للعناصر والثاني للسنوات يتكون من خانات حسب سنوات السلسلة؛
- تعتبر قيمة الأساس 300، ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100؛
- بعد الإنتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على تغيرات التي تحدث لكل عنصر و الذي يسمى بتحليل الإتجاهات.

2- الأساليب الرياضية

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف. وتوجد عدة طرق رياضية مستعملة في هذا المجال من البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في المخاطر المالية، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرق التقليدية بشكل مفيد، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:²

2-1- طريقة الانحدار: تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك من خلال

معادلة الانحدار التالية:

$$y = F(x)$$

¹ - وليد الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 129-130

² - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 233-234.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

بحيث تمثل (y) الظاهرة الأولى، و(x) الظاهرة لثانية.

ويمكن أن تأخذ علاقة الارتباط بين الظاهرتين أشكال مختلفة، قد تكون الظاهرة الأولى سبب و الظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2-2- طريقة البرامج الخطية: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر، كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية نعتما على استعمال المعادلة التالية:

$$y = a(x) + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\sum a = nby_i + \sum x_i$$

$$\sum a = b \sum x_i \cdot y_i \cdot x_i + \sum x_i^2$$

حيث تمثل (i) تسلسل المتغيرات، وتمثل (x_i) قيم المتغير الأول، وتمثل (y_i) قيم المتغير الثاني.

3- نماذج التنبؤ الفشل المالي

نماذج الفشل المالي كثيرة ومتعددة ومن بينها نذكر ما يلي¹:

3-1- نموذج kida : من النماذج الكمية المهمة بالتنبؤ بالفشل وهو النموذج الذي توصل إليه

(كيدا) عام 1980، ومن خلاله اعتمد - بعد دراسته - على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء

التشغيلي في مؤسسة الأعمال وهي:

x_1 : صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ مجموع الأصول (نسبة الربحية).

x_2 : مجموع حقوق المساهمين ÷ مجموع الخصوم (نسبة الرفع).

x_3 : الأصول النقدية ÷ الخصوم المتداولة (نسبة السيولة).

x_4 : المبيعات ÷ مجموع الأصول (نسبة النشاط).

¹ - عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص : 40.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

X_5 : الأصول النقدية ÷ مجموع الأصول (توازن الأصول).

وعلى هذه النسب المختارة تمكن (كيدا) من صياغة نموذج التنبؤ بالفشل:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

وتبين أنه كلما كانت قيمة (Z) مرتفعة فإنها تعبر على تحسن المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كان (Z) أقل من الصفر فإن المؤسسة تكون مهددة بخطر الإفلاس.¹

3-2- نموذج Springate: استخدم الباحث الكندي (Gorgdan Springate) أسلوب التحليل

التمييزي المعتمد لإختيار أفضل النسب المالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين (20) مؤسسة ناجحة، و(20) مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها:

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

حيث أن:

X_1 : رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول المادية.

X_2 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول المالية .

X_3 : الأرباح قبل الضرائب ÷ الخصوم المتداولة .

X_4 : صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المادية.

وتوصل إلى أنه كلما ارتفعت قيمة (Z) فإن ذلك يشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس. ولقد اثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (betheras) في عام 1979 بتطبيق النموذج على (50) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث أن متوسط مجموع أصولها (2.5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام (sands) في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) مؤسسة كبيرة ومتوسطة مجموع أصولها (63.5) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى 83.3%.²

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 309-310.

² - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ص ص 89-90.

الفصل الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

3-3- نموذج ntiarge: وهو أسلوب يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويرتكز على المتغيرات أو المؤشرات النوعية أو الوظيفة أكثر من المؤشرات الكمية، ويعطي هذا النموذج أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، وأهم ما يركز عليه النموذج هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب لتغير، كما أنها سترتكب واحد من الأخطاء التالية:

- التوسع في العمل.

- التورط بمشاريع غير ناجحة

- التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.

وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة بعدة مراحل، حيث تبدأ بحدوث العيوب التي تقود إلى حوادث الأخطاء التي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل، والتي باستفحها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية أو الإفلاس.

حيث إن تقييم حالة المؤسسة حسب هذا النموذج يكون كما يلي:

- احتمال الفشل ضعيفا (حالة الشركة جيدة)، إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة يقل عن 18.

- احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية أكبر من 18 وأقل من 35.

- احتمال الفشل قويا إذا كان مجموع العلامات الفعلية 35 وأكثر.¹

- وقد اعتمد النموذج على فرضية أن الشركات المتوقع فشلها ولا بد أن تمر بأربعة مراحل وهي العيوب والأخطاء والأعراض، ثم الفشل.

¹ -رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، جامعة تشرين، 2015، ص ص 138 - 139.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن أدوات إدارة المخاطر المالية التقليدية و الحديثة والعمل بها لقياس مدى المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين عملية ضرورية للحد منها و تخفيض مستوى المخاطر من جهة من خلال أساليب تقوم بها، و من جهة أخرى يتم العمل بها بصفة دورية في الشركات من أجل معرفة الفرص و استغلالها من طرف الشركة و اكتشاف التهديدات و الصعوبات و القضاء عليها، كما تلعب دورا هاما في كونه يساهم في وضع سياسات الواجب إتباعها لمعرفة الوضع المالي للشركة من خلال طرق وأساليب ضرورية لقياس المخاطر المالية للشركة.

الفصل الثالث

التحليل المالي كإحدى طرق إدارة المخاطر المالية في شركة **TRUST** للتأمين - دراسة حالة وكالة قصر الشلالة؛

تمهيد

بعد دراستنا للفصل الأول والثاني النظري بكل جوانبه سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي والذي سنتطرق فيه إلى تعريف العام لشركة التأمين ترست و يليه تعريف خاص لوكالة التأمين ترست بقصر الشلالة مع مهامها ومنجآتها وأهدافها وسنحاول الجانب النظري على أرض الواقع بدراسة ميدانية للشركة ترست بقصر الشلالة يسمح بتنظيم وتحديد المعلومات اللازمة المراد الحصول عليها والوصول إليها بهدف استخلاص للتائج، وستتم معالجة الفصل وفق المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول : عموميات حول شركة TRUST للتأمين - وكالة قصرالشلالة-؛
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضع المالية لشركة TRUST- وكالة قصرالشلالة-

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين TRUST

سيتم التطرق إلى تقديم شركة ترست للتأمينات الجزائرية، التي تمت فيها الدراسة التطبيقية، وكذلك إلى إبراز أهدافها المسطرة المتمثلة في ضمان استمراريته.

المطلب الأول : نشأة شركة TRUST للتأمين

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مراحل تطور شركة TRUST للتأمين من خلال ما يلي:

أولا : تعريف شركة ترست TRUST للتأمين

"ترست" الجزائرية هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في عام 1997 في إطار المرسوم 95 - 07 المؤرخ 25 يناير، 1995 والذي كرس افتتاح سوق التأمين الجزائري للاستثمار الخاص¹.

بدأت نشاطها في 28 فبراير 1998 كشركة جزائرية خاصة بعد الحصول على موافقتها بتاريخ 18 نوفمبر 1997 وتمارس كامل عمليات التأمين وإعادة التأمين. ترست للتأمينات الجزائرية لديها حاليا مساهمين أجنب بنسبة 100% بعد شراء أسهم CAAR و CCR في عام 2007 يتم توزيعها على النحو التالي:

— ترست الدولية 77.5%

— التأمين العامة القطرية 22.5%

في نهاية عام 2017 أغلقت شركة "ترست للتأمينات" ميزانيتها العمومية بأصول كبيرة تتجاوز 8 مليارات دج. بلغت أصول المجموعة أكثر من 5 مليارات دولار في نهاية عام 2016 يملك المساهم الرئيسي في الشركة شبكة فروع واسعة ومنتشرة عبر العالم وهذه الشبكة تستجيب حاليا لحاجيات الزبائن الدوليين و تتوزع محفظة الشركة على النحو التالي:

— 38% تأمين السيارات؛

— 35% تأمين الحوادث؛

¹ - منشورات شركة Trust للتأمين، جسر التواصل، العدد التمهيدي، الجزائر، 1995، ص: 05

- 17 % تأمين الحوادث؛

- 10% الأخطار البسيطة.

وتتميزت خدمات المؤسسة بالجودة والاستجابة لمتطلبات البيئة والمحيط ، حيث تملك خبرة في ميدان الأخطار التكنولوجية وهذا ما سمح لها بتحقيق سنة 2000 رقم أعمال قدرها 822 مليار دينار جزائري وهذا بعد ثلاث سنوات فقط من إنشائها.

ومنذ تاريخ بداية نشاطها إلى يومنا هذا تمكنت من تحقيق نمو في رقم أعمالها حيث قدر ب 3.200.000.000 مليار دينار جزائري في سنة 2018 مما جعلها تستحوذ على حصة جيدة في سوق التأمينات الجزائري ، نسبة تعبر عن طموحات كبيرة و آفاق نمو واعدة ، حيث ترمي إلى انتشار واسع لوكالاتها عبر كامل التراب الوطني.¹

توفر " ترست " للتأمينات طاقما محترفا من إطارات كفؤ تحرص على التزاماتها لتقديم نوعية تسيير متميز أفضل التحفيز التي يحظى بها العاملون في شبكتها، الشيء الذي يجعل " ترست " للتأمينات واحدة من أكثر الشركات أداء و حركية في سوق التأمين الجزائري بعض النظر عن خدمة التأمين على السيارات التي تحقق 60 % من رقم أعمالها إلا أن ذلك لم يصنع الشركة من اقتحام قطاعات أخرى كقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التأمين على الحوادث الجسمانية و المهنية... الخ

ثانيا : تعريف وكالة TRUST بقصر الشلالة و مهامها

سنحاول التطرق لكل من تعريف ومهام وكالة ترست المتواجدة بقصر الشلالة وذلك من خلال ما يلي :

1- تعريف وكالة TRUST -قصر الشلالة-

وكالة التأمين "B3169" لدائرة قصر الشلالة هي إحدى الوكالات العامة ، و اعتمدت هذه الوكالة في سبتمبر 2021 بقصر الشلالة و تعمل تحت نظام و قوانين الشركة الأصلية trust Algérie إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير المالي، وتقع هذه الوكالة في حي 1 نوفمبر 1954، أما عدد العمال في هذه الوكالة هم

¹ -Revue Algerienne des Assurances ,Publications Trimestrielles, Editee par Trust Assurance,N° 02,Aout 1997,p :05

4 عمال على رأسهم المدير والمحاسب و عاملان الأول مسؤول عن الإنتاج و الثاني مسؤول عن مصلحة التعويضات ، إضافة إلى محامي الوكالة و الخبير ، كما تقدم هذه الوكالة التأمين الشامل ما عدا التأمين على الدرجات النارية.

ثانيا : مهام وأهداف وكالة ترست بقصر الشلالة

تقدم هذه الوكالة خدمة التأمين على الممتلكات الأشخاص المعنويين و الطبيعيين ، كما تقدم التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها هؤلاء الأشخاص في حياتهم المهنية و الاجتماعية ، فهي تقوم بإبرام عقود التأمين و الذي بمقتضاها يحصل المؤمن له على وعد من طرف الوكالة لكي يدفع له التعويض في حالة وقوع حادث ، و هذا مقابل أن يدفع ثمن الخدمة و التي تسمى بالقسط أو الاشتراك ، فالشركة تقوم بتنظيم أنشطتها لكي تقدم الخدمة التي تتوافق مع حاجيات و تطلعات زبائنها.

وتمثل منتجات التأمين التي تقدمها الوكالة فيما يلي :

- تأمين السيارات.
- تأمين الأخطار البسيطة و الفلاحية؛
- إعادة التوازن لمحففظتها ؛
- تحسين جودة الخدمة المقدمة إلى الزبائن بإدخال تقنيات التسيير و العلام الحديثة على كل مستويات الخدمة؛
- التسجيل الدوري لمختلف عمليات التأمين.

كما تتولى الأقسام المتخصصة في شركات التأمين عمليات إصدار وثائق التأمين وعمليات التعديل و سداد التعويضات عند حدوث أي مخاطر، و تحتفظ هذه الأقسام بمجموعة من السجلات الإثبات و من أهم هذه السجلات:

- **سجل الوثائق المصدرة:** بمجرد تقديم المؤمن لهم لطلبات التأمين الى الأقسام المتخصصة ، يتم إصدار وثائق التأمين و التي يتم تسجيلها في سجل خاص بالوثائق المصدرة و يحتوي هذا السجل على البيانات الهامة التالية : رقم الوثيقة ، تاريخ بدأ التأمين ، موضوع التأمين نوع الخطر ، قيمة قسط التأمين ، تاريخ الوثيقة ،

مدة التأمين ، اسم المؤمن له أو المستفيد في حالة التأمين ، مبلغ التأمين جهة إصدار الوثيقة (الفرع أو الوكيل).

ويتم تسجيل قيمة القسط في هذا السجل(القسط الصافي المستحق للشركة) عن عملية التأمين مضاف إليه الرسومات التالية : رسم دمغة الاتساع ، رسم القيد ، رسم الإشراف لحساب مصلحة التأمين.

- **سجل التجديدات:** هو سجل خاص بتسجيل وثائق التأمين السابق إصدارها قبل انتهاء مدة التأمين بفترة كافية (أسبوعين مثلا) حيث يقوم القسم المتخصص بالتأمين بإخطار العميل بالتجديد مع طلب سداد المستحق عن عملية التجديد هذه و يحتوي على البيانات الرئيسية التالية : رقم وثيقة التأمين ، اسم المؤمن له نوع التأمين ، القسط ، العمولة المستحقة عن التجديد ، تاريخ التجديد مبلغ التأمين ، اسم المنتج أو الفرع المسؤول عن إصدار الوثيقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة TRUST للتأمين

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مكونات الهيكل التنظيمي للشركة الأم وكذا الوكالة عينة الدراسة من خلال ما يلي :

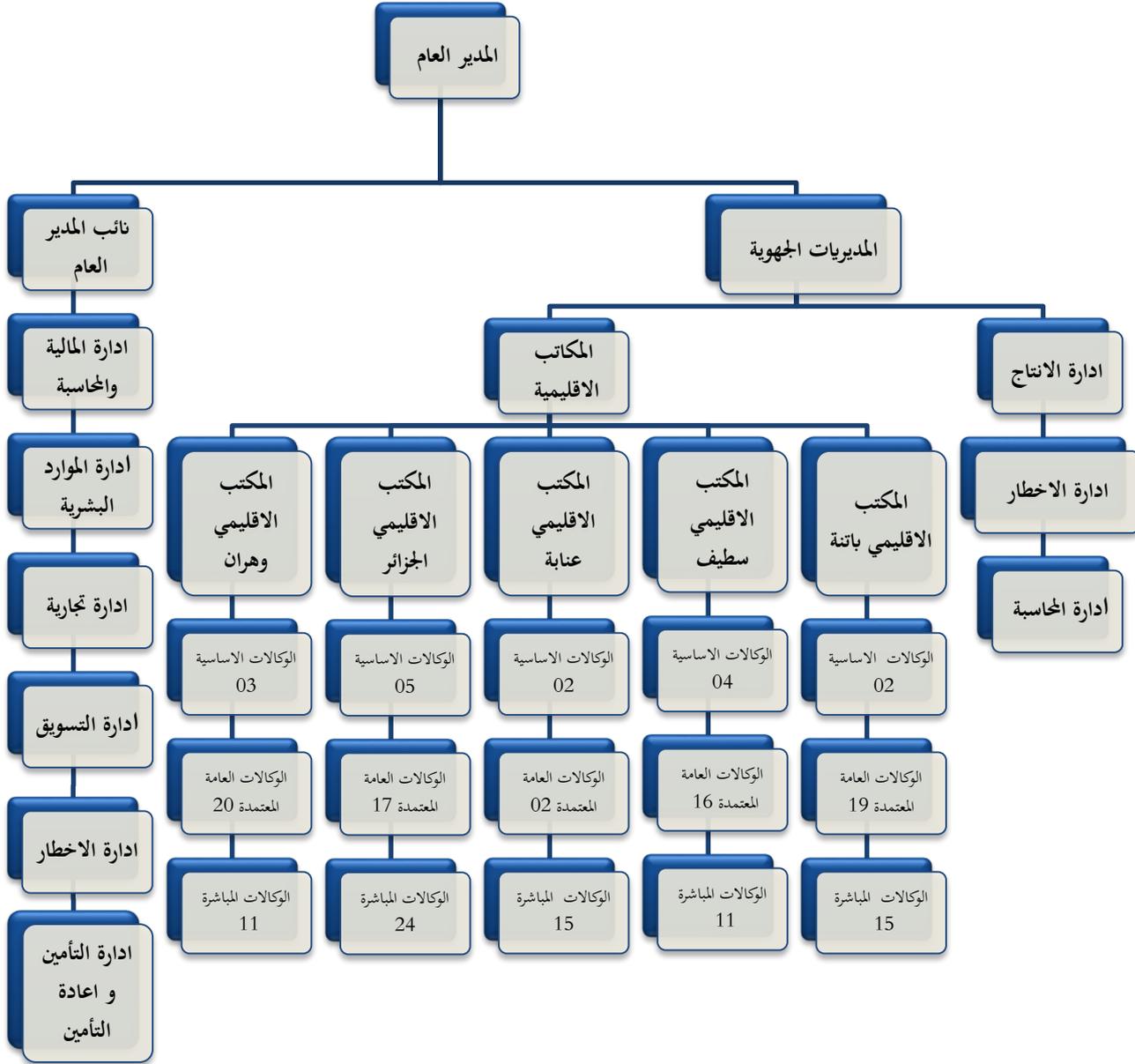
أولا : الهيكل التنظيمي لشركة TRUST للتأمين

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة التأمين ترست من :

المديرية العامة: تتكون من :

المدير العام ، المديرات الجهوية ، نائب المدير العام

الشكل رقم (03-01) : الهيكل التنظيمي لشركة Trust للتأمين.



المصدر : الوثائق الداخلية لشركة ترست للتأمين.

- المدير العام: هو المسؤول عن التوجيه وإصدار القرارات.

- نائب المدير العام: المكلف بـ :

إدارة المالية والمحاسبة: ينقسم إلى مديرية المالية والمحاسبة و مديرية النظام المعلوماتي.

إدارة الموارد البشرية: تنقسم إلى مديرية الموارد البشرية ومديرية الممتلكات
إدارة التجارية: تعمل على تحديد وتصميم كل ما يتعلق بالعرض الذي تقدمه الشركة لزبائنها من
خلال تحليل السوق والتعرف على حاجيات الزبائن وتحسين صورة الشركة في ذهنية الزبائن وضمان
أحسن تغطية.

إدارة التسويق: تنقسم إلى مديرية الإحصاء ومديرية الشبكة

إدارة الإخطار: تنقسم إلى مديرية إخطار الأشخاص و مديرية الأخطار الجماعية

إدارة التأمين وإعادة التأمين: تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بتحديد نسبة التنازل المراد إعادة
تأمينها حسب فروع التأمين وكذا حجم الاكتتاب وذلك بالنظر الى قدرتها على تسديد الكوارث
المستقبلية.

- المديرية الجهوية: تنقسم إلى إدارة الإنتاج و المكاتب الإقليمية :

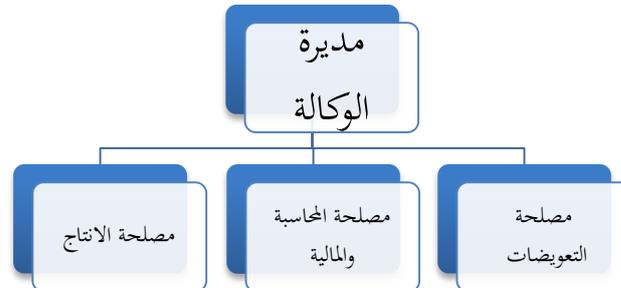
إدارة الإنتاج: تشرف على إدارة الإخطار وإدارة المحاسبة .

المكاتب الإقليمية: تتوزع على الولايات الآتية: باتنة، سطيف، عنابة، الجزائر، وهران والتي بدورها
تنقسم إلى وكالات أساسية و وكالات عامة معتمدة و وكالات مباشرة .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لشركة TRUST - وكالة قصر الشلالة-

ويتكون من المصالح التالية :

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لشركة TRUST - وكالة قصر الشلالة-



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المقدمة من قبل الوكالة.

يشير الشكل إلى أن المديرية العامة لوكالة ترست - قصر الشلالة، تتولى مهمة الإشراف عليها، حيث تشرف على مصلحة التعويضات ومصلحة المحاسبة والمالية ومصلحة الإنتاج.

وفيما يلي : شرح مختصر لهذه المصالح:

- **مصلحة الإنتاج:** يتم فيها تقديم الوثائق لمختلف خدمات التأمين ، مثل تأمين السيارات، تأمين الأشخاص، التأمين على السفر.....الخ.
- **مصلحة المحاسبة والمالية:** في هذه المصلحة يتم معالجة الأضرار، كما يتم أيضا التكفل بكافة العمليات المحاسبية و المالية.
- **مصلحة التعويضات:** يتم فيها معالجة كافة الملفات المتعلقة بالأضرار التي تحدث للمؤمنين لهم من أجل الوفاء بالتعويضات .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية للوضع المالي لشركة TRUST

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة تحليلية للقدرة المالية للشركة، خلال السنتين 2019-2020. وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل وثائق المؤسسة محل الدراسة، وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه في المطالب التالية:

المطلب الأول : تحليل الأداء المالي لشركة TRUST للتأمين

يتضمن هذا المطلب عرض لميزانية شركة TRUST ، خلال السنتين 2019 -2020.

الجدول رقم (03-01): ميزانية ترست الخاصة بجانب الأصول خلال السنتين 2019 -2020.

2019		2020		الأصول
000	000	000	000	أصول غير جارية
000	000	000	000	فارق بين الاقتناء-المنتوج الاجباي أو السلبي
1.661.798.92	8.290.197.49	46.290.197.49	55.284.018.43	تفبيات معنوية
				تفبيات عينية

الفصل الثالث : التحليل المالي كإحدى طرق إدارة المخاطر المالية في شركة TRUST للتأمين -دراسة حالة وكالة قصرالشلالة-؛

422.788.500.000	3.521.037.500.00	000	3.521.037.500.00	أراضي
142.382.466.26	137.426.416.15	60.815.583.85	198.242.000.00	مباني
56.768.001.90	55.891.055.21	199.112.476.94	255.003.532.15	قيم التوظيفات المنقولة
			000	تثبيتات عينية أخرى
197.373.884.00	197.373.884.00	000	197.373.884.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
				تثبيتات يجري انجازها
			000	تثبيتات مالية
980.630.000.00	980.630.000.00	000	980.630.000.00	سندات موضوعة موضع معادلة
967.080.818.83	1.135.515.662.00	000	1.135.515.662.00	سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
11.968.444.94	19.713.813.90	000	19.713.813.90	سندات أخرى مثبتة
25.152.939.60	24.979.707.02	000	24.979.707.02	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
2.805.806.854.47	6.081.561.859.22	306.218.258.28	6.387.780.117.50	مجموع الأصول غير الجارية
				أصول جارية
			000	مخزونات قيد التنفيذ
3.103.927.433.26	2.899.028.745.53	293.396.702.64	3.192.425.448.17	الزبائن
1.545.761.794.92	1.720.802.527.81	000	1.720.802.527.81	المدينون
68.378.391.85	104.490.524.69	000	104.490.524.69	الضرائب وما شابهها
			000	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
1.201.542.726.01	1.958.747.624.20	000	1.958.747.624.20	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
397.572.141.50	492.189.669.85	00	492.189.669.85	الخزينة
6.317.182.487.54	7.175.259.092.08	293.396.702.64	7.468.655.794.72	مجموع الأصول الجارية
9.122.989.342.03	13.256.820.951.3	599.614.960.92	13.856.435.912.22	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق لشركة Trust .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-01) أن قيمة مجموع الأصول الصافية ومجموع الأصول الجارية و الغير جارية لسنة 2020 ارتفعت بشكل كبير مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة السندات والأموال الموظفة.

الجدول رقم (03-02):ميزانية ترست خاصة بالخصوم خلال السنتين 2019 -2020.

الخصوم	2020	2019
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	3.200.000.000.00	3.200.000.000.00
رأس مال غير مستعان به	00	00
علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة(1)	114.084.081.95	98.498.575.42
فوارق إعادة التقدير	3.098.409.486.77	160.486.77
فارق المعادلة (1)	00	
نتيجة صافية/(نتيجة صافية	627.941.746.56	311.710.130.66
رؤوس أموال خاصة الرحيل من جديد	00	
المجموع 1	7.040.435.315.28	3.610.369.192.85
الخصوم غير الجارية		
قروض و ديون مالية	313.700.093.92	352.706.680.71
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	14.389.817.25	5.175.127.18
ديون أخرى غير جارية	000	
مؤونات تقنية	238.530.055.70	226.982.068.39
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع 2	566.619.966.87	584.863.876.28
الخصوم الجارية		
ديون وموارد وحسابات ملحقة	4.383.801.495.05	4.087.330.284.47
ضرائب	513.953.330.01	424.233.757.36
ديون أخرى	752.010.844.09	416.192.231.05
خزينة سلبية	000	
مجموع 3	5.649.765.669.15	4.927.756.272.88
المجموع العام للخصوم (3+2+1)	13.256.820.951.30	9.122.989.342.01

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق لشركة Trust .

من خلال الجدول رقم (03-02) نلاحظ أن مجموع قيمة الخصوم وقيمة الخصوم الجارية ازدادت بفارق كبير سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة 2019 وهذا نتيجة زيادة قيمة الاحتياطيات و الديون، و فيما عرفت الخصوم الغير الجارية انخفاض في القيمة وهذا راجع إلى الديون وزيادة في الضرائب .

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المالي لشركة TRUST للتأمين

سنحاول دراسة مؤشر أداء شركة TRUST للتأمين باعتبارها مؤسسة مالية من خلال ما يلي :

أولاً: النشاطات التقنية

تحدد هذه الأنشطة بمؤشرين رئيسيين يتمثل في كل من رقم الأعمال و التعويضات .

1- رقم الأعمال

سنقوم بدراسة النشاطات التقنية للمؤسسة من خلال مؤشر رقم الأعمال .

الجدول رقم (03-03):تطور رقم الأعمال خلال السنتين 2019-2020 .

الوحدة : دينار جزائري

التغير	2020	2019	البيان
32 %	2.644.232.603.25	1.990.638.705.93	رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة و تحليل الجدول رقم(03-03) تطور ملحوظ ومستمر في رقم أعمال الشركة خلال الفترة المدروسة، حيث قدر في سنة 2020 بـ 2.644.232.603.25 دينار جزائري وهذا بمعدل زيادة كانت نسبته 32% مقارنة بالسنة السابقة 2019 التي كان رقم أعمالها 1.990.638.705.93 دينار جزائري ، وترجع هذه الزيادة الى تنوع فروع التأمين في الشركة و العوامل المرتبطة بها.

2- التعويضات

سنقوم بدراسة النشاطات التقنية للمؤسسة من خلال مؤشر التعويضات من خلال التطرق إلى :

1-2- دراسة الوضعية المالية للشركة عن طريق القوائم المالية

سنقوم بتحليل القوائم (الميزانية و جدول حسابات النتائج) الخاصة بالشركة محل الدراسة خلال السنتين 2019 و 2020 من أجل التعرف على الوضعية المالية للشركة. من خلال الميزانية المالية المختصرة للشركة خلال السنتين 2019، 2020.

أ- جانب الأصول

الجدول رقم (03-04):تطور ميزانية الأصول خلال السنتين 2019، 2020.

الوحدة: دينار جزائري

التغير (%)	2020	2019	البيان
16 %	6.081.561.859.22	2.805.806.854.47	الأصول الغير الجارية (أصول ثابتة)
13 %	7.175.259.092.08	6.317.182.487.54	الأصول الجارية (أصول متداولة)
45 %	13.256.820.951.30	9.122.989.342.03	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (03-04) أن:

- الأصول غير الجارية حققت ارتفاعا سنة 2020 بنسبة 16% بمبلغ قدره 6.081.561.859.22 دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة. وقدر المبلغ في سنة 2019 بـ 2.805.806.854.47 دينار جزائري، و يعود ذلك إلى زيادة نسب استثمارات الشركة، كما نلاحظ أن قيمة المباني مرتفعة نسبيا وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة قامت بإنشاء وكالات جديدة من أجل توسيع نطاق الخدمة التأمينية.

- أما بالنسبة للأصول الجارية فسجلت ارتفاعا بقيمة 13% في سنة 2020 مقارنة بنسبة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض في المؤونات التقنية.

ب- جانب الخصوم

الجدول رقم (03-05):تطور ميزانية الخصوم خلال السنتين 2019، 2020.

الوحدة: دينار جزائري

التغير (%)	2020	2019	البيان
	7.607.055.282.15	4.195.233.069.10	الأموال الدائمة
95 %	7.040.435.315.28	3.610.369.192.85	رأس مال الخاص
-3 %	566.619.966.87	584.863.876.28	الخصوم الغير الجارية
14 %	5.649.765.669.15	4.927.756.272.88	الخصوم الجارية

المجموع	9.122.989.342.03	13.256.820.951.30	45 %
---------	------------------	-------------------	------

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة و تحليل الجدول رقم (03-05) نلاحظ أن الأموال الدائمة سجلت ارتفاعا خلال السنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الدائمة وانخفاض في الخصوم الغير جارية، كذلك رأس المال الخاص سجل ارتفاعا خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة ، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الاحتياطات، ورغم التزايد المستمر للأموال الخاصة إلا أن قيمة الديون تأخذ الشرط الأكبر في جانب الخصوم خلال السنتين، وهذا يعبر على ان الشركة تستعين بجزء كبير على الديون رغم التزايد المستمر للأموال الخاصة.

ثانيا: جدول نتائج الحسابات

نستعرض من خلال الجدول أدناه أهم النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة الدراسة (2019-2020).

الجدول رقم (03-06):نتائج حسابات الشركة خلال السنتين 2019-2020

الوحدة: دينار جزائري

التغير	2020	2019	البيان
3 %	2.644.232.603.25	1.990.638.705.93	خدمات السنة
3 %	2.645.204.130.48	1.991.689.970.73	1- فوائد السنة المالية
2 %	1.673.070.774.82	1.363.596.665.74	2- الاستهلاك الممارس
5 %	972.133.355.66	628.093.304.99	3- القيمة المضافة للتشغيل
6 %	428.414.255.91	137.918.648.72	4- فائض التشغيل الإجمالي
98 %	551.983.529.87	278.890.560.42	5- النتيجة التشغيلية
63 %	251.854.131.17	154.896.055.77	6- النتيجة المالية
85 %	803.837.661.04	433.786.616.19	7- النتيجة العادية قبل الضريبة
0 %	0.00	0.00	8- النتيجة غير العادية
1 %	627.941.746.56	311.710.130.66	9- النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال جدول رقم (03-06) للحسابات نستخلص الملاحظات التالية:

- **فوائد السنة المالية:** نلاحظ أن فوائد السنة المالية للشركة لسنة 2020 ارتفعت بنسبة 3 % مقارنة بالسنة السابقة 2019 ، حيث قدرت سنة 2019 بـ 1.991.689.970.73 دينار جزائري ارتفع إلى قيمة 2.645.204.130.48 دينار جزائري ، وهذا راجع إلى ارتفاع خدمات السنة (مبيعات الإنتاج) والتي تتمثل في عقود التأمين.
- **النتيجة التشغيلية:** سجلت في 2019 قيمة 278.890.560.42 دينار جزائري أما في سنة 2020 بلغت 551.983.529.87 دينار جزائري مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة تغير 98 % وهذا راجع إلى الانخفاض في مصاريف التشغيل.
- **النتيجة المالية:** سجلت في سنة 2020 زيادة بلغت نسبة 63 % مقارنة بسنة 2019 وهذا بسبب ارتفاع في المنتجات المالية و المصاريف المالية.
- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** سجلت النتيجة العادية قبل الضريبة خلال 2020 ارتفاعا قدر بـ 803.837.661.04 دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة 2019 حيث كانت قيمتها 433.786.616.19 دينار جزائري بنسبة ارتفاع 85% ويعود هذا إلى ارتفاع النتيجة التشغيلية.
- **النتيجة الصافية :** نلاحظ أن النتيجة الصافية لسنة 2020 قد سجلت ارتفاعا قدر بـ 1 % مقارنة بسنة السابقة 2019، هذا ما يدل على أن الشركة تقوم بمجهودات إضافية لتحقيق هذا الارتفاع في النتيجة الصافية

ثالثا : مؤشرات التوازن المالي

ويتم الاعتماد في هذا الجانب على : رأس مال العامل، احتياج رأس مال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل

من أجل معرفة هل الشركة في حالة توازن أم لا ، لابد من الاعتماد على الميزانيات المختصرة للشركة خلال السنتين 2019، 2020..

1-1- رأس المال العامل الدائم

الجدول رقم (03-07):رأس المال العامل الدائم

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2019	2020
الأموال الدائمة	4.195.233.069.10	7.607.055.282.20
الأصول الغير جارية	2.805.806.854.47	6.081.561.859.22
رأس المال العامل الدائم	1.389.426.214.63	1.525.493.422.98

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم خلال سنة 2019 و 2020 كان موجبا، وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

1-2- رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم (03-08):رأس المال العامل الأجنبي

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2019	2020
مجموع الخصوم	9.122.989.342.01	13.256.820.951.30
الأموال الخاصة	3.610.369.192.85	7.040.435.315.28
رأس المال العامل الأجنبي	5.512.620.149.16	6.216.385.636.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-08)، نلاحظ أن الشركة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة الأجل، و الشركة حققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يؤدي إلى توازن الهيكل المالي للشركة.

1-3- رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم (03-09):رأس المال العامل الخاص.

الوحدة : دينار جزائري

2020	2019	البيان
7.040.435.315.28	3.610.369.192.85	الأموال الخاصة
6.081.561.859.22	2.805.806.854.47	الأصول الغير جارية
958.873.456.06	804.562.338.38	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (03-09)، أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنتين وهذا يعني أن الشركة قادرة على تمويل أصولها الغير جارية من أموالها الخاصة دون الاستعانة بمصادر تمويل خارجية.

1-4- رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم (03-10):رأس المال العامل الإجمالي.

الوحدة : دينار جزائري

2020	2019	البيان
7.175.259.092.08	6.317.982.487.54	ر.م.ع.الإجمالي= الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال الجدول رقم (03-10) نلاحظ القيمة متزايدة من سنة 2019 إلى سنة 2020 وهذا يدل على أن الشركة مستقلة ماليا.

2- احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (03-11): احتياج رأس المال العامل.

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2019	2020
(الأصول المتداولة - الموجودات المالية [الخزينة])	5.919.610.346.04	6.683.069.422.23
(الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)	6.317.182.487.54	5.649.765.669.15
احتياج رأس المال العامل	-39757214150	1.033.303.753.08

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال النتائج المتحصل عليها في اجدول رقم (03-11) ، نلاحظ إن الشركة حققت احتياجات في رأس المال العامل سالب في سنة 2019، وهذا يعني أن الاحتياجات أقل من الموارد في تلك السنة ،مقارنة بسنة 2020 الذي ظهر فيه احتياج رأس المال العامل موجب وعليه أي أن الشركة تملك هامش أمان كبير يغطي احتياجات الدورة.

3- الخزينة

الجدول رقم (03-12):الخزينة المالية للشركة للسنتين 2019، 2020.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020
رأس المال العامل	1.389.426.214.66	1.525.493.422.93
احتياج رأس المال العامل	-0.39757214150	1.033.303.753.08
الخزينة	1.786.998.356.16	492.189.669.85

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-12) ، يتبين أن الشركة حققت خزينة موجبة خلال السنتين قدرت على التوالي : 1.786.998.356.16 دينار جزائري، 492.189.669.85 دينار جزائري،

وهذا يمثل فائض في رأس المال العامل لسنة 2019 بعد تمويله لاحتياجات رأس المال العامل لنفس السنة، وهذا يعني الشركة استطاعت أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وإحداث فائض لها.

ومنه : رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل و أيضا الخزينة < 0

وعليه يمكن القول أن شروط توازن الهيكل المالي للشركة محقق باستخدام مؤشرات التوازن المالي

ثالثا : النسب المالية لشركات التأمين

و تتمثل فيما يلي :

1- نسب النشاط

و تشتمل على ما يلي :

1-1- معدل دوران مجموع الأصول

يقيس مساهمة مجموع أصول الشركة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.

الجدول رقم (03-13):معدل دوران مجموع الأصول.

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2019	2020
رقم الأعمال(المبيعات الصافية السنوية)	1.990638705.93	2.644.232.603.25
مجموع الأصول	9.12298934203	13.256.820.951.30
معدل دوران الأصول	0.21	0.19

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-13) ،نلاحظ أن معدل دوران الأصول في الشركة لسنة 2019 يقدر 0.21 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في الشركة في سنة 2019 يولد ب0.21 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها وبمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، و هذا يعني أن الشركة يمكنها زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة رأس مالها. أما بالنسبة لـ 2020 انخفضت إلى 0.19 ولكن بقي في مستوى جيد وهذا يدل على ارتفاع أداء الشركة خلال السنة الأخيرة من فترة الدراسة.

1-2- معدل دوران الأصول الجارية

تقيس إجمالي المبيعات على متوسط الأصول.

الجدول رقم (03-14): معدل دوران الأصول الجارية.

الوحدة : دينار جزائري

2020	2019	
2.644.232.603.25	1.990638705.93	رقم الأعمال(المبيعات الصافية السنوية)
7.175.259.092.08	6.317.182.487.54	مجموع الأصول الجارية
0.36	0.31	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-14)، أن هناك ارتفاع في معدل دوران الأصول الجارية من 0.31 في سنة 2019 إلى 0.36 في سنة 2020 وهذا يدل على أن الأصول الجارية سببا في ارتفاع معدل دوران الأصول الجارية.

1-3- معدل دوران الأصول الغير جارية

يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات

الجدول رقم (03-15):معدل دوران الأصول الغير جارية

الوحدة : دينار جزائري

2020	2019	
2.644.232.603.25	1.990.638.705.93	رقم الأعمال (المبيعات الصافية السنوية)
6.081.561.859.22	2.805.806.854.47	مجموع الأصول الغير جارية
0.43	0.70	معدل دوران الأصول الغير جارية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-15) ، أن في سنة 2019 و 2020 كان معدل الدوران على التوالي 0.70 و 0.43 حيث أن الارتفاع في مجموع الأصول الغير جارية سبب انخفاض معدل دوران الأصول الغير جارية هذا يعني أن الأداء التشغيلي للشركة قد ارتفع.

2- نسب السيولة

أ/نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل.

الجدول رقم (03-16): نسبة السيولة العامة

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2019	2020
الأصول الجارية	6.317.182.487.54	7.175.259.092.08
الخصوم الجارية	4.927.756.272.88	5.649.765.669.15
نسبة السيولة العامة	% 128	% 127

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-16)، نجد أن السيولة العامة أكبر من 100% للسنتين 2019، 2020 حيث بلغت على التوالي قيمها 128% و 127% ، وهذا يعد مؤشرا ايجابيا ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، أي أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

3- نسب المردودية

الجدول رقم (03-17):نسب المردودية.

البيان	2019	2020
نتيجة الدورة الصافية	311.710.130.66	627.941.746.56
رقم الأعمال السنوي	1.990.638.705.93	2.644.232.603.25
المردودية التجارية	% 15	% 23

627.941.746.56	311.710.130.66	نتيجة الدورة الصافية
13.256.820.951.30	9.122.989.342.03	مجموع الاصول
% 4.73	% 3.41	المردودية الاقتصادية
627.941.746.56	311.710.130.66	نتيجة الدورة الصافية
7.607.055.282.15	4.195.233.069.10	الأموال الخاصة
% 8.25	% 7.43	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

من خلال قراءة الجدول رقم (03-17) نلاحظ:

- المردودية التجارية : تعبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات حيث شهدت ارتفاعا خلال سنة 2020 بنسبة 23% مقارنة بنسبة 2019 حيث بلغت النسبة 15%، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نتيجة الدورة ورقم الأعمال السنوي.
- المردودية الاقتصادية : هناك زيادة في نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2020 حيث قدرت بـ 4.73% مقارنة بسنة 2019 التي كانت نسبتها 3.41%، ومنه يمكن القول إن النسب المحصل عليها خلال السنتين المدروسة مقبولة، وهي تعبر عن الأداء المالي الجيد للمؤسسة، أي ما يعتبر أن الشركة في حالة توازن.
- المردودية المالية : حيث يلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية ارتفعت في سنة 2020 بنسبة 8.25% مقارنة بسنة 2019 التي نسبتها 7.43%، وهذا يدل على أن المؤسسة زادت في قيمة الاستثمارات خلال 2020 وهذا راجع إلى زيادة تكاليف التعويضات خلال السنة.

4- نسب الربحية

و تشمل على ما يلي :

4-1- ربحية الأموال الخاصة: تشير هذه النسبة إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للشركة.

الجدول رقم (03-18):نسب الربحية

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2019	2020
نتيجة الدورة	311.710.130.66	627.941.746.56
الأموال الخاصة	4.195.233.069.10	7.607.055.282.15
معدل العائد على الأموال الخاصة	% 7	% 8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية لشركة Trust خلال السنتين 2019، 2020.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول رقم (03-18)، أن نسبة الربحية لسنة 2020 ارتفعت بقيمة 8% مقارنة بالسنة السابقة 2019 بلغت النسبة 7% ، ومنه نجد أن الشركة تقوم باستغلال مواردها استغلال أمثل من أجل توليد الأرباح وضمان بقائها لأجل طويل في سوق المنافسة.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل قمنا بدراسة حالة شركة ترست للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة (2019-2020) انطلاقا من قراءة المعطيات التي وفرتها لنا القوائم المالية الخاصة بالشركة و محاولة تحليلها، واستخراج مختلف المؤشرات و النسب المالية حيث استخلصنا بعض النتائج حول الوضعية المالية للشركة و المتمثلة في ارتفاع رأس المال العامل يدل أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل طويلة الأجل بنسبة كبيرة. وكما تمتلك الشركة حجم كبير من الأموال الخاصة التي عرفت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ما يعكس لنا قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

أما بالنسبة لنسب المردودية كانت مقبولة وجيدة حيث حققت قيم موجبة وهذا دليل على الأداء الجيد للشركة. وجدنا أن الشركة قادرة على استخدام أصولها الثابتة وبالتالي فهي قادرة على تحقيق الأرباح و هذا ما توضحه نسب النشاط في سنة 2020.

من خلال أهم النسب لاحظنا مدى قدرة الشركة على الالتزام بما عليها لحد ما، كما توصلنا أيضا إلى أن شركة ترست للتأمينات الجزائرية كانت في كل مرة تحقق رقم أعمال أفضل من السنة السابقة حيث سجلت نسبة نمو قدرت ب 32% سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة 2019.

خاتمة عامة

لقد عرفت شركات التأمين منذ ولادتها الأولى بأنها ذلك النشاط المستمر و المتغير بمرور الزمن فهي تؤدي دور الرائد في اقتصاديات الدول وكذا مساهمتها بشكل كبير في دفع عجلة التنمية إلى الأمام مع الدولة في خططها التنموية ولكي تؤدي هذا الدور بأكمل وجه فان عليها الاستمرار في تعظيم أرباحها بشكل يمكنها من الصمود، من خلال التطوير و التحسين المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها.

و يعتبر محيط نشاط شركات التأمين متغير بحيث تؤثر فيه و تتأثر به مما يجعلها عرضة للمخاطر التي تهدد بقاءها في سوق التأمين، وهذا ما يفرض عليها حماية نفسها و تأمينها ضد أي خطر يهدد استمرارها في مزاولة نشاطها.

وعليه يتوجب على شركات التأمين إدارة مخاطرها المالية وذلك من خلال إتباع مجموعة من الطرق والأساليب تسمح لها بدراسة وتحليل نشاطاتها السنوية بمجموعة من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لتسهيل عملية الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة و وضوح.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بشركة التأمين "ترست" - فرع قصر الشلالة - لمعرفة فيما إذا كان للشركة الاعتماد على الطرق و الأساليب لإدارة مخاطرها المالية توصلنا إلى مجموعة من النتائج سيتم عرضها كما يلي:

النتائج المتعلقة بالدراسة

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التي قمنا تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تتعرض شركات التأمين إلى مجموعة من المخاطر المالية لنتيجة طبيعة نشاطها.
- تطبيق أساليب إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين له دور هام وفعال في حماية نشاطها من المخاطر التي تهدد وجودها في سوق التأمين.
- التحليل المالي هو عملية تشخيصية للبنية الداخلية للشركة و يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية التي تستخدم في عملية التشخيص.

خاتمة عامة

- لا تختلف القوائم المالية لشركات التأمين عن المؤسسات الأخرى الا في كيفية إعداد جدول حسابات النتائج و الميزانية نظرا لطبيعة الحسابات المستعملة من طرف شركات التأمين.
- تعتبر النسب المالية من أهم مؤشرات لتحليل الوضعية المالية للشركة في شركات التأمين خاصة نسب النشاط، السيولة ، الربحية.
- بالرغم من المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها شركات التأمين إلا انه تم التوصيل من خلال الدراسة الميدانية و عملية التحليل المالي و التي يتمثل أساسها في دراسة مؤشرات التوازن المالي و النسب إلى انعدام المخاطر المالية و التي من المحتمل أن تهدد الشركة حيث:
- تحقيق الشركة لرقم أعمال جيد عام بعد آخر يوضح سيرورة جدية وصرامة العمل.
- حققت الشركة قفزة جيدة في رقم الأعمال خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ نسبة التغير 32%.
- تمكن الشركة من تمويل احتياجاتها الطويلة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 باستخدام مواردها طويلة الأجل.
- تشير النسب المالية المسجلة خلال فترة الدراسة للشركة بأنها في وضعية جيدة.
- الأداء الجيد المسجل لصالح الشركة أعطى قيم موجبة لخزينة الشركة خلال فترة الدراسة حيث يدل رأس المال العامل المحصل عليه القدرة علة تغطية احتياجات رأس المال العامل مع وجود فائض له.

النتائج الخاصة باختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى:** من خلال النتائج المتوصل إليها ثبت تحقق الفرضية، وهو أن المخاطر ناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى شركة التأمين وإنما لإرتباطها بالمحيط والسوق الذي تعمل به شركة التأمين.
- الفرضية الثانية:** من خلال النتائج المتوصل تبين لنا أن طرق القياس تختلف حسب نوعية المخاطر المالية النظامية و الغير النظامية، وهذا ما يدل على قبول الفرضية المتبناة.

الفرضية الثالثة : من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن الشركة محل الدراسة ليس لها أي صعوبة في الاعتماد على طرق وأساليب إدارة المخاطر المالية لتحليل الوضعية المالية الشركة، وهذا يشير إلى قبول الفرضية.

الاقتراحات

استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة توحيد القوائم المالية وجدول الحسابات لكل الشركات التأمينية من اجل ادخال تقنيات جديدة لادارة المخاطر المالية.
- زيادة عدد المدققين وتوفير الأدوات المختلفة لهم لمساعدتهم وتقليل جهدهم في المهام المرتبطة بالتحليل المالي .
- توصية الشركة بتنويع استثماراتها الى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر يمكن السيطرة عليها .
- لابد للشركة من استخدام وسائل أكثر فاعلية لاستغلال مواردها المتاحة أفضل استخدام ومن أجل تطوير مهارات الموظفين المختلفة في كافة المجالات.
- إعتقاد الشركة على طرق وأساليب حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر.

من خلال هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة وساهمنا فيه ولو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة لشركات التأمين و المتمثلة في الطرق والأساليب المعتمدة لإدارة المخاطر لمالية وذلك إما لتجنبها أو لتدنيتها، ونرجو أن نكون قد فتحنا مجالات ومواضيع أخرى للنقاش والدراسة، والتي يمكن مباشرتها من طرف زملائنا الطلبة مستقبلا ومنها نقترح التالي:

- نموذج كيدا كأحد أساليب قياس المخاطر المالية بشركات التأمين .
- محاولة تقييم أداء شركات التأمين باستخدام مغلف البيانات التطويقية.

قائمة المصادر والمراجع

أ - الكتب

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012 .
2. إلياس بن سامي ، التسيير المالي (الادارة المالية) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن، 2006.
3. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. حاكم محسن الربيعي، محمد عبا الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
6. حميدة جميلة، الوجيز في عقد التأمين: دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية والتوزيع، الجزائر، 2011.
7. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء 09. قانون التأمينات الجزائري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1992.
8. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
9. سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
12. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

13. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
14. عبد الرزاق بن حروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الطبعة الثالثة، مطبعة رادكول، الجزائر، 2002.
15. عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
16. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
17. فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.
18. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2008.
19. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 1999.
20. مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
21. مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003.
22. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006.
23. مليكة زغيب، مليود بوشنقرة، التسيير المالي : حسب البرنامج الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
24. منشورات شركة Trust للتأمين، جسر التواصل، العدد التمهيدي، الجزائر، 1995.
25. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.
26. منير شاکر محمد واخرون، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
27. وليد الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

ب- المطبوعات الجامعية

1. توفيق عفصي، أنظمة التأمين في الجزائر، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.
2. خومية فتحة، إدارة المخاطر المالية، ملخص دروس موجهة للسنة الثالثة إدارة مالية، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي اولحاج - البويرة، 2019.
3. شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ماستر تخصص النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014.
4. العيد صوفان، التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في مالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -، الجزائر، 2018.
5. كوسام أمينة، قانون التأمين (شركات التأمين)، محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى (جذع مشترك)، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020.
6. مبطوش العلجة، التسيير المالي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس في مالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم التجارية، المركز الجامعي أحمد الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2021.

ج- البحوث الجامعية

1. برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين و أثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والتنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2، باتنة، الجزائر، 2014.
2. زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الحاسوبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.

3. سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية والنقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة 2 ماي 1945 ، قلمة، الجزائر.
4. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستي في إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008.
5. عقون حكيمة، إدارة مخاطر شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 88.
6. عمر مازن، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019.
7. فطيمة يجاوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية التأمينات والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2012.
8. فلاح حليلة، دور قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات والبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017.
9. كانش عبد الصمد، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010-2013، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التأمينات والبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
10. محمد علي محمد علي ، ادارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة، مصر، 2005.

د- المؤتمرات و الملتقيات

1. نسيمة بروال، ورقة بحثية بعنوان التشخيص المالي المبني على المقارنة الوظيفية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس،، الجزائر، 2012.

هـ-القرارات، القوانين والمراسيم

1. القانون رقم 04-103 المؤرخ في 05 أبريل 2004، المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 07 أبريل 2004.
2. القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
3. القانون رقم 07-137 المؤرخ في 19 ماي 2007، المعدل والمتمم للأمر 95-339 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه زعمله، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 مايو 2007.
4. القانون رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في الوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، الصادر بتاريخ 13 أبريل 2007.
5. قرار مؤرخ في 06 ديسمبر 1973، يتعلق بكيفيات إحداث رأس المال التأسيسي للشركة المركزية لإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادر بتاريخ 01 مارس 1974.
6. قرار مؤرخ في 18 نوفمبر 1997، يتضمن اعتماد شركة تراسست للتأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادر بتاريخ 17 ماي 1998.
7. قرار مؤرخ في 05 أوت 1998، يتضمن اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 96، الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1998.
8. قرار مؤرخ في 05 أوت 1998، يتضمن اعتماد الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 96، الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1998.
9. قرار مؤرخ في 08 جويلية 2002، يتضمن اعتماد شركة التأمينات العامة المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 12 أوت 2001.
10. قرار مؤرخ في 26 مارس 2000، يتضمن اعتماد شركة التأمينات العامة المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 04 سبتمبر 2001.

11. قرار مؤرخ في 30 جويلية 2005، يتضمن اعتماد شركة أليونس تأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2005.
12. المرسوم رقم 08-113 المؤرخ في 09 أبريل 2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 أبريل 2008.
13. المرسوم رقم 09-111 المؤرخ في 07 أبريل 2009، المحدد لكيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 08 أبريل 2009.
14. المرسوم رقم 09-275 المؤرخ في 11 أوت 2009، المحدد لتشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

و- الجرائد و المجلات العامة

1. رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، جامعة تشرين، 2015.
2. فيروز جيران، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته في تغطية المخاطر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2019.
3. لوني سي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، المجلد 09، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2019.
4. مداني بن بلغيث، عبد الله ابراهيمي، تسيير الخطر المؤسسة: تحدي جديد، مجلة الباحث، المجلد 09، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004.
5. المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016.
6. منشورات شركة Trust للتأمين، جسر التواصل، العدد التمهيدي، الجزائر، 1995.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

a- Ouvrages

Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison chihab, Office Nationale de Publication, Bab El Oued, Alger, 1996.

ملخص

من خلال البحث المقدم هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الطرق و الأساليب التي تستخدمها شركات التأمين في إدارة مخاطرها المالية باعتبارها أهم المؤسسات المالية التي لها دور مهم في المحيط المالي والنشاط الاقتصادي.

و اتخذت شركة ترست للتأمينات - وكالة قصر الشلالة - كحالة دراسة، وهذا ما مكن من الوقوف على أهم الطرق و الأساليب لتحليل البيانات المتوفرة عن الشركة لمعرفة نقاط القوة و الضعف، لتجنب شركات التأمين الوقوع في المخاطر المالية.

كما خلصت في الأخير التوصل إلى النتيجة مضمونها أن شركات التأمين تعتمد على أساليب مختلفة ومتنوعة منها التقليدية والحديثة في الحد و التقليل من المخاطر المالية التي تواجهها من أجل الحفاظ على استقرارها و البقاء في سوق التأمين.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، مخاطر مالية، بيانات مالية، محيط مالي.

Abstract

Through the presented research, this study aimed to identify the most important methods used by insurance companies in managing their financial risks, as they are the most important financial institutions that have an important role in the financial environment and economic activity.

The Trust Insurance Company – ksar chellala Agency - was taken as a case study, and this made it possible to identify the most important ways and methods for analyzing the available data about the company to know the strengths and weaknesses, to avoid insurance companies falling into financial risks.

It also concluded in the last to reach the conclusion that insurance companies depend on various and varied methods, including traditional and modern, to reduce and reduce the financial risks they face in order to maintain their stability and stay in the insurance market.

Keywords: insurance companies, financial risks, financial statements, financial environment.